نحو جمهورية عراقية ديمقراطية يتحقق في إطارها الحكم الذاتي لكردستان العراق

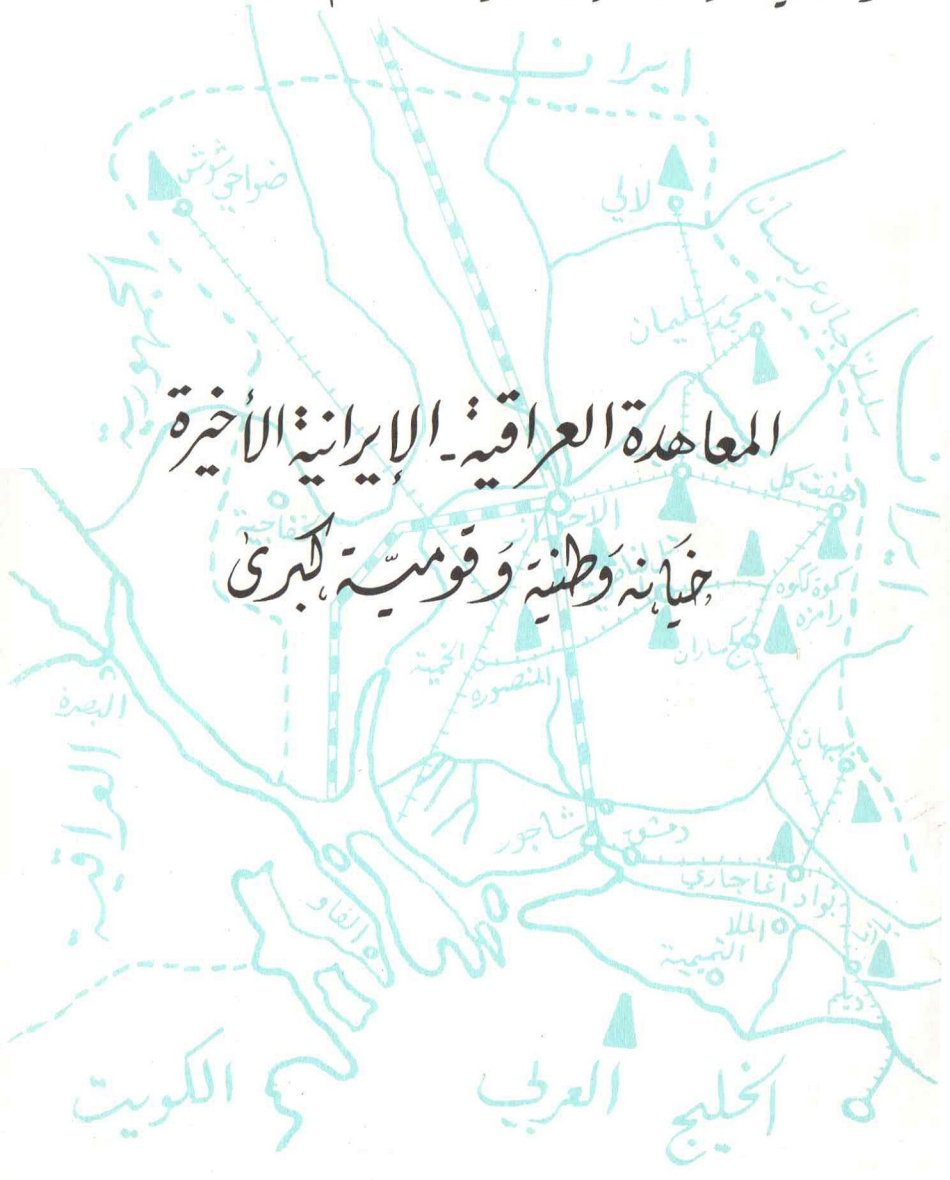

المعاهدة العراقية ـ الإيرانية الأخيرة
خيانة وطنية وقومية كبرى

منشورات التجمع الوطني العراقي

أواسط ١٩٧٥

المعاهدة العراقية ـ الايرانية الأخيرة

خيانـــة وطنيـــة وقوميـــة كبرى

مقدمة

لقد جاءت الاتفاقية الخيانية التي وقعها صدام حسين مع شاه ايران في السادس من آذار الماضي في مدينة الجزائر ، امتداد لسياسة المساومات اللامبدأية التي انتهجها حكام العراق بعد توليهم السلطة في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ ، وتعتبر هذه الاتفاقية من اخطر الاتفاقيات التي شهدها تاريخ العراق الحديث ، لما ستنطوي عليها من نتائج وخيمة ليس على المستوى الاقليمي وحسب ، بل على مجمل حركة التحرر الوطني العربية وخاصة في الخليج العربي وفلسطين .

ان هذه الاتفاقية ـ التي فرطت بمصالح وحقوق شعبنا في سيادته على اراضيه ومياهه الاقليمية ـ قد كرست بصورة قانونية مطامع ايران في العراق والخليج العربي وذلك بتمكينها (ايران) من السيطرة الكاملة على الجانب الايسر الجنوبي من شط العرب والاقرار بضم اقليم عربستان الى الدولة الشاهنشاهية ، والسكوت المطلق على احتلالها للجزر العربية في الخليج ومحاصرتها للثورة الظفارية وجمهورية اليمن الديمقراطية علاوة على تعهد هام لصالح ايران تضمنته احدى البنود السرية في الاتفاقية ويتضمن قطع الطريق على مناضلي جبهة تحرير عربستان ومنعهم من استخدام الاراضي العراقية والاستفادة منها في نضالهم من اجل تحرير وطنهم السليب، وكذلك عدم السماح بتواجد عناصر الحركة الوطنية الايرانية اللذين لجأوا الى العراق نتيجة ظروف قاهرة منعتهم من مواصلة النضال داخل الاراضي الايرانية (١) . ومقابل هذه التنازلات العراقية الخطيرة تعهدت ايران بغلق

---

(١) وبالفعل طلبت الحكومة العراقية من عناصر الحركة الوطنية المتواجدين في الاراضي العراقية مغادرة البلاد فورا ، وتم غلق الاذاعة التي يشرفون عليها والموجهة ضد النظام الشاهنشاهي .

حدودها بوجه الثورة الكردية بهدف تصفيتها جراء مطالبتها بحقوقها المشروعة في الحكم ذاتي ضمن اطار الجمهورية العراقية .

لقد اكدت هذه الاتفاقية (٢) زيف الشعارات التي يروجها النظام الفاشي من خلال حملاته الاذاعية والصحافية وتصريحات كبار مسئوليه وكان آخرها التصريح الذي ادلى به صدام حسين في ليبيا قبل ثلاثة ايام من توقيع الاتفاقية ، حيث ، ندد فيه بالعمالة الايرانية !! واكد على اطماعها التوسعية !! ، وشرح خطر ايران على منطقة الخليج العربي !! وفجأة تحول هذا « القصف الاعلامي » الى مديح لحكومة ايران الصديقة والتقدير المنقطع النظير لشخصية الشاه واخلاقيته العالية جدا !!!

ان اعتقاد البعض بأن هذه الاتفاقية قد جاءت بصورة مفاجئة هو اعتقاد خاطىء ، فالمراقب لسياسة الطغمة الفاشية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، والتمهيدات التي سبقت الاتفاقية يدرك على الفور خطل هذا الاعتقاد وبطلانه .

لقد كان الهدف من تحالف الزمرة الفاشية مع « عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود » المعروفين بارتباطهما بالمخابرات الاجنبية والدوائر الامبريالية هو اسقاط نظام عبد الرحمن عارف الهزيل لقطع الطريق على الحركة الوطنية العراقية التي كانت مهيأة لاستلام السلطة آنذاك ، وتسخير الحكم الجديد من قبل الامبريالية العالمية لحماية مصالحها البترولية الضخمة في العراق والاستناد عليه في تنفيذ مخططاتها المشبوهة في عموم المنطقة العربية وبالذات في الخليج العربي وقد تمخض هذا التحالف غير المقدس عن انقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨ .

ان الطبيعة الفئوية والعشائرية والبيروقراطية لسلطة انقلاب ١٧ تموز

---

(٢) سيجد القارىء في هذا الكراس التفاصيل الكاملة لهذه الاتفاقية والاتفاقيات التي سبقتها وكذلك نص المعاهدة بعد التصديق والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها .

« المشبوه » ـ بوصفه شكلا من اشكال الاستعمار الجديد ـ تحتم عليها السير باتجاه المساومات والتفريط بسيادة البلاد الوطنية والتخلي عن كافة التزاماتها القومية لصالح القوى المعادية لحركة التحرر الوطني العربية . ففي غضون السنتين الاخيرتين ـ على وجه التحديد ـ برزت مؤشرات اساسية في تعميق الروابط مع الامبريالية العالمية والرجعية العربية ، حيث أزيلت كافة الحواجز امام الشركات الاحتكارية الغربية واليابانية والامريكية من اجل السيطرة على مرافق الاقتصاد الوطني وتبعيته للسوق الرأسمالية العالمية ، وبات من المؤكد أن عدد الوكلاء لهذه الشركات والعناصر المرتبطة بها اصبح يفوق كثيرا ما كان عليه قبل ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨(٣).

وفي المجال العربي **استهدف النظام في سياسته التركيز على تحسين العلاقات وتوطيدها مع الدول العربية المعروفة بعلاقاتها الوطيدة مع الرجعية الايرانية ، وكذلك مع الرجعيات العربية وفي مقدمتها الرجعية الاردنية والرجعية السعودية** وطلب صدام حسين في احدى تصريحاته اقامة حلف مع الرجعية السعودية (لحماية أمن الخليج !) وقام بمحاولات عديدة مع

---

(٣) وعلى سبيل المثال لا الحصر ابرمت السلطة الفاشية اربع اتفاقيات مع الشركات الاحتكارية خلال خمسة ايام من العام الماضي وهي :

آ ـ في ٩٧٤/١١/٢٥ تم الاتفاق مع مجمع الشركات اليابانية لتجهيز انابيب النفط للمشروع المار عبر الاراضي التركية بقيمة (٢٠) مليون دينار.

ب ـ في ٩٧٤/١١/٢٧ تم الاتفاق مع شركة المانية غربية لتنفيذ بناء مشروع أنبوب النفط الخام المار عبر الاراضي التركية بقيمة (٤٠) مليون دينار.

ج ـ وفي ٩٧٤/١١/٢٨ وقعت وزارة النفط والمعادن في بغداد على عقد للخدمات الاستشارية للمشروع الموحد لاستثمار الغاز الطبيعي في الشمال مع شركة بريطانية .

د ـ وفي ٩٧٤/١١/٣٠ تم التعاقد مع المانيا الغربية لشراء شاحنات **بقيمة (١٥٠) مليون مارك .**

النظام الاردني لكي يلعب دور الوساطة بينه وبين شاه ايران ولما باءت جميع هذه الجهود بالفشل توجه صدام حسين الى مؤتمر قمة الرباط لطلب الوساطة وفعلا شكل المؤتمر لجنة وساطة ضمت مصر والسعودية والاردن والمغرب وفوضت اللجنة الملك حسين بالاتصال بشاه ايران نيابة عنها ،(٤) وعلى الصعيد الخارجي اجرى العراق اتصالا بالولايات المتحدة الامريكية عن طريق مندوبه الدائم لدى الامم المتحدة الذي عقد عدة اجتماعات سرية مع كيسنجر عرض خلالها استعداد النظام العراقي لحماية مصالح امريكا في المنطقة لقاء مبادرة امريكية لانهاء الصراع مع حكومة الشاه ، وامام اصرار وتعنت الجانب الايراني المدعوم من قبل امريكا انتهت المفاوضات الى الفشل. يتضح من خلال هذا العرض ان اتفاقية الجزائر هي الحلقة الاخيرة في سلسلة الوساطات التي قام بها النظام العراقي من اجل توقيع الاتفاقية الاخيرة .

ان الوجه الثاني من الاتفاقية الخيانية التي اقدم على توقيعها حكام بغداد لم يقتصر على الجانب القانوني من الاتفاقية التي شملت ترسيم الحدود البرية والنهرية وحسب، بل شملت ايضا انعكاسات ونتائج سياسية ترتبت على العراق وعلى مسار حركة التحرر الوطني العربية وخاصة في الخليج وقضية فلسطين وذلك من خلال البنود السرية التي ظهرت بوادرها بعد توقيع الاتفاق مباشرة .

فعلى الصعيد المحلي : شكلت النتائج السياسية للاتفاقية الاخيرة اخطارا جسيمة على مستقبل العراق ووحدته الوطنية والتي بدونها لايمكن الوصول الى بناء عراق تسوده الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وقادر على القيام بالتزاماته القومية .

---

(٤) لقد ادرك المؤتمرون هدف صدام حسين من حضور المؤتمر من خلال خطاباته التي تركزت على الخطر الايراني في العراق والخليج مما حدى بملك المغرب ان يقترح على صدام اختيار عدة دول عربية لتقوم بدور الوساطة بين العراق وايران وبعد ان شكر صدام المؤتمر توجه بنظره الى الوفد السعودي قائلا « لايبدى أحد على جلالة الملك الوالد » ـ ويقصد الملك فيصل ـ من محاضر جلسات مؤتمر قمة الرباط .

ان الاساس الحقيقي لقيام وحدة وطنية يتأتى من خلال ترسيخ الحقوق المشروعة للشعب الكردي وتأكيد الحريات الديمقراطية لشعبنا العراقي بعربه واكراده وسائر أقلياته المتآخية ، وهذا يستلزم تصفية النظام الفاشي واقامة سلطة الائتلاف الوطني الديمقراطي المرتكزة على قاعدة الجبهةالوطنية التقدمية المنشودة .

ان الاسلوب الذي مارسته الزمرة الفاشية لحل القضية الكردية بواسطة القتال يتعاكس وطموحات شعبنا وحركته الوطنية التقدمية لبناء عراق ديمقراطي يتحقق في اطاره الحكم الذاتي لكردستان العراق ، فعلى مدى السنتين التي اعقبت الانقلاب المشبوه زجت الزمرة الفاشية بالجيش العراقي في حرب طاحنة ضد الشعب الكردي تكبد خلالها خسائر فادحة في الارواح والمعدات وذهب ضحيتها آلاف المواطنين الابرياء وعم الدمار ارجاء واسعة من شمال وطننا الحبيب ، وانتكس اقتصادنا الوطني جراء الاموال الطائلة التي انفقت لاغراض الدمار والكوارث والشلل الذي اصاب المشاريع الانتاجية نتيجة عمليات التجنيد الواسعة حيث معظم المجندين من العمال والفلاحين ، وأزاء عجزها عن مواصلة القتال امام صمود الشعب الكردي وتأييده من قبل الجماهير العراقية اضطرت السلطة الحاكمة الى عقد اتفاقية (١١) آذار ١٩٧٠ ، وقد ادرك شعبنا ان الهدف من الاتفاقية ليس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي وانما التفرغ لتصفية الحركة الوطنية العراقية تمهيدا لجولة اخرى عنيفة ضد الحركة الكردية ، وفعلا جاءت الاحداث لتثبت صحة ذلك ، فعند نهاية المدة المقررة لتنفيذ الاتفاقية في آذار ١٩٧٤ تنصل النظام عن جميع التزاماته التي نص عليها الاتفاق وجرد حملة عسكرية واسعة النطاق ضد الحركة الوطنية الكردية بهدف أبادتها ، وكانت نتيجة ذلك ان تكبد الطرفان خسائر تفوق من حيث جسامتها جميع الخسائر التي سببتها الحروب السابقة .

ان محاولة التنسيق والتعاون بين النظامين في ايران والعراق لتصفية الثورة الكردية ومنع امكانية تحولها الى ثورة وطنية ديمقراطية عامة تقودها الجبهة الوطنية المنشودة لتحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان العراق ستبوء بالفشل أمام صمود شعبنا وتوحيد صفوفه ،فلقد سبق للحكومة العراقية برئاسة البكر ان قامت بالتنسيق والتعاون مع

حكومتي ايران وتركيا وشكلتا لجان الارتباط بينها وبين الايرانيين والاتراك لتصفية الحركة الكردية ، ولكنها باءت بفشل مريع .

ومن ناحية اخرى لم تمس النتائج السياسية لهذه الاتفاقية العراق وحسب ، بل مست ايضا منطقة الخليج العربي . ونظرا للموقع الحيوي والهام الذي يحتله الخليج العربي من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، فقد أولت الامبريالية العالمية لهذه الرقعة من وطننا العربي اهتماما بالغا ووضعت المخططات المشبوهة بالتنسيق مع الرجعية الايرانية لايجاد السبل الكفيلة للسيطرة على نفط الخليج ، وبالتدخل المباشر لقمع الحركات الثورية ومحاولة ضرب النظم الوطنية التي تهدد مصالحها المباشرة ولهذا الغرض قامت الامبريالية الامريكية بتسليح ايران بأحدث المعدات العسكرية وخلقت منها قوة بحرية ضخمة لتستطيع لعب دور الوكيل المحلي للسهر على حراسة مصالحها الاحتكارية في المنطقة ، وتنفيذا لهذه السياسة قامت الرجعية الايرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ ، كما احتلت ايران جزرا عربية اخرى ك (مصيره) وغيرها من الجزر الواقعة على مدخل الخليج ، وارسلت آلاف الجنود والضباط والخبراء مزودين بكافة انواع الاسلحة لقمع الثورة الظفارية الباسلة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان لاسناد حكم قابوس العميل ، وقد اعلن الشاه في احدى تصريحاته بانه يروم في وقت سريع القضاء على ثورة ظفار كما يسعى النظام الايراني بالتخطيط مع الامبريالية الامريكية والرجعيات العربية لاسقاط النظام التقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وانسجاما مع الدور الذي تلعبه الرجعية الايرانية في الخليج العربي ، جاءت الاتفاقية الاخيرة لتترك المجال مفتوحا امام تحقيق الطموحات التوسعية للنظام الرجعي الايراني والهيمنة على مدخل الخليج العربي خدمة لمصالح القوى الامبريالية والرجعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية عدوة الشعوب .

ان محاولات مسخ عروبة الخليج والمشاركة الفعلية مع نظام قابوس لتصفية الثورة الظفارية هي حلقات مكملة للمخطط الامريكي الهادف الى تسوية اوضاع المنطقة العربية لصالح القوى الامبريالية وعلى حساب حركة التحرر الوطني العربية وحركة المقاومة الفلسطينية .

ان الوقوف بوجه المخطط الامبريالي في المنطقة والتصدي بحزم للأطماع التوسعية الايرانية من أجل السيطرة على منطقة الخليج العربي تتطلب تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لاسناد الحركات التحررية في الخليج من قبل كافة حركات التحرر الوطني العربية والنظم التقدمية العربية والقوى الاشتراكية في العالم ، ويستدعي أيضا ان تقف حركات التحرير في منطقة الخليج وقفة جدية أمام التطور الجديد في العلاقات بين النظام الفاشي في العراق والرجعية الايرانية بعد توقيع اتفاقية آذار الخيانية وما سيترتب عليها من نتائج سياسية على منطقة الخليج العربي وخاصة بعد التصريح الاخير لصدام حسين الذي ادلى به لعدد من الصحافين الايرانيين ونشرته صحف طهران وقال فيه « ان المصالحة بين العراق وايران تسمح بالتفكير في انشاء جهاز أمن جماعي في الخليج » وطبعا دون أن يسميه الخليج العربي .

ان توقيع الاتفاقية الخيانية بين حكام بغداد والرجعية الايرانية تأتي في ظل الهجمة الشرسة التي يمارسها النظام العراقي ضد شعبنا وحركته الوطنية التي تتعرض الآن الى مخاطر تهدد وجودها ولتثبت بما لايدع مجال للشك انضمام النظام العراقي نهائيا الى جانب القوى الامبريالية وقوى الثورة المضادة التي تسعى حاليا الى امرار التسوية الاستسلامية لصالح اسرائيل ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على أرضه .

ان الحركة الوطنية العراقية المؤتلفة في اطار التجمع الوطني العراقي مدعوة أكثر من اي وقت آخر الى تشديد نضالها من أجل انهاء السلطة الفاشية وتوسيع اطار تحالفها وبالوقت ذاته تدعو القوى التقدمية الثورية الكردية لمواصلة نضالها ضد الحكم الفاشي وأخذ دورها ضمن اطار التجمع الوطني العراقي لبناء الجبهة الوطنية التقدمية ، الطريق الوحيد لتعريق الثورة الكردية وبناء عراق ديمقراطي تقدمي يتحقق في اطاره الحكم الذاتي لكردستان العراق .

هدى لتنمية الكتب

مناقشة اتفاقية ٦ آذار :

توطئـة :

بعد الاحتلال العثماني للمنطقة العربية والذي دام أربعة قرون اصبح العراق بموجب ذلك ولاية عثمانية يخضع في تقرير اموره الى سلطة الباب العالي في تركيا ، وخلال تلك القرون تزايد الصراع بين الدولتين الفارسية والعثمانية ، ومع تدهور اوضاع الاخيرة استطاعت دولة فارس اقتطاع قسم من الاراضي التابعة للسيادة العثمانية (في ولاية العراق) ولكي تكتسب ايران شرعية احتلالها ابرمت مجموعة من الاتفاقيات ، الجائرة مع الدولة العثمانية كانت نتيجتها التنازل عن اقليم عربستان برمته لصالح ايران .

ان توقيع هذه الاتفاقيات الجائرة بحق العراق والتي مست حقوقه الوطنية ومياهه الاقليمية قد تمت جميعها في ظل العهود الاستعمارية ، ولما جاءت ثورة الرابع عشر من تموز الوطنية عام ١٩٥٨ أعلنت حكومة الثورة فيما بعد بأن الدوائر الاستعمارية هي التي اقتطعت اجزاءعراقية ووهبتها لايران عندما كان العراق تحت السيطرة الاجنبية بيد ان اتفاقية السادس من آذار الخيانية التي ابرمت بين حكومة العراق وحكومة طهران قد حققت للاخيرة اطماعها التوسعية ، حيث اكدت بشكل قانوني على شرعية اغتصاب ايران لاقليم عربستان والتنازل عن كون شط العرب يمثل مياهاً وطنية عراقية . وقد تضمنت المعاهدة الجائرة ثمانية مواد وثلاثة بروتوكولاتملحقة بها ابرزها تلك البنود الاربعة التي تضمنها بيان الجزائر في ٦ آذار من العام الجاري ، ومن الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية عند نشرها نص المعاهدة والبروتوكولاتالملحقة بها تجاهلت نشر الخرائطالتي رتبتها المعاهدةالجديدة كمحاولة لايهام الرأي العام وحجب طبيعة التنازلات التي قدمت لايرانوذلك بتسليم ايران اقليم عربستان و ٩٠ كيلو متر من شط العرب واراضي عراقية اخرى .

بنود اتفاقية ٦ آذار

البند الاول : اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين بياء على بروتوكول القسطنطينية لسنة١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة١٩١٤

البند الثاني : تحديد الحدود النهرية حسب خط « ثالوك »

البند الثالث : بناء على كل هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت .

البند الرابع : كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لاتتجزأ لحل شامل وبالتالي فان أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر . وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذه القرارات ، وقد قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية بحسن الجوار والصداقة ، وذلك على الخصوص بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما ، وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل . ويعلن الطرفان رسميا ان المنطقة يجب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

البند الاول :

لقد جاء في البند الاول ذكر بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ كأساس لاجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين ، وقبل مناقشة هذا البند نجد أن الدراسة التاريخية لوضع الحدود العراقية ـ الايرانية أمر ضروري ، غير اننا سنوجز القول فيما يتعلق بالفترة السابقة لعام ١٨٤٧ وما بعده اذ ان المعاهدات التي ابرمت بين الدولتين العثمانية والفارسية في ذلك العام وما تلاه حسمت الصراع كليا لصالح ايران .

قبل معاهدة آرضروم الثانية المعقودة عام ١٨٤٧ كانت الحدود العراقية ـ الايرانية موضوع نزاعات عديدة وهنا تجدر الاشارة الى ماذكره الاستاذ عبد الحسين القطيفي (٦) حول تعريف الحدود فيقول :

« ان تعريف الحدود كان غامضا في المعاهدات التي عقدت بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية في الاعوام ١٥٣٥ ـ ١٥٥٥ ـ ١٥٦٨ ـ ١٥٩٠ ـ ١٦١٣ ـ ١٦١٨ ، كما يلاحظ ان المعاهدة المعقودة في زهاب ١٦٣٩ كانت اول معاهدة حدود بالمعنى الاصطلاحي للكلمة ، وقد اكدت عليها فيما بعد معاهدة كردن لعام ١٧٤٦ التي جرى التأكيد عليها هي الاخرى في ديباجة آرضروم الثانية المعقودة عام١٨٤٧ بواسطة كل من روسيا القيصريةوبريطانيا كانت اهم تلك المعاهدات وعلى أساسها تمتالاعمال اللاحقة وتعينت الحدود بين الامبراطوريتين » .

ان بحث الوضع القانوني للحدود البرية بين البلدين قبل استقلال العراق قد تضمنته معاهدة آرضروم الثانية وبروتوكول طهران لسنة ١٩١١ وبروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ وقرارات لجنة الحدود المشتركةلسنة ١٩١٤ ولذلك تعتبر هذه الوثائق المادة الاساسية لهذا الموضوع لذا سنتطرق الى كل من هذه الوثائق بشيء من التفصيل :

هدى النائلي كتب

معاهدة آرضروم الثانية عام ١٨٤٧

ان اوضاع الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية كانت غامضة كما اسلفنا ولذلك لايمكننا في هذا المجال التوسع في تثبيت الأسس القانونية للحدود المشتركة لأن ذلك لايدخل ضمن موضوع البحث ، وانما سنقتصر على التعرض للحدود المشتركة والمتنازع عليها بين الجانبين وبالتحديد ذات العلاقة المباشرة بالاتفاقية التي نحن بصددها .

ان معاهدة آرضروم الثانية قد عقدت بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية وكان السبب المباشر لابرام الاتفاقية هو انهاء النزاع الذياستمر

---

(٦) استاذ القانون الدولي في جامعة بغداد ـ كلية القانون والسياسة .

طويلا بين الجانبين المتعاقدين . فمنذ أن بسط العثمانيون نفوذهم على العراق عندما احتلوا بغداد سنة ١٥٣٤ لم يستتب الامر للعثمانيين في عربستان بسبب المقاومة التي كانت تبديها القبائل العربية المستفيدة من موقعها الجغرافي وارضها المليئة بالاهوار والمستنقعات ، وقد اقامت هذه القبائل وحدات سياسية خاصة بها تمكنت ان تقاوم الفرس والاتراك واستطاعت ان تفرض نفسها على انها ند للدولة العثمانية « حتى أن أمير الحويزة ارسل سفارة خاصة الى السلطان سليمان القانوني » . ولم تكتف بذلك بل تعدته الى ازعاج الدولة العثمانية وولاتها في العراق وخاصة في البصرة ، وفي اوائل القرن السابع عشر شهد اقليم عربستان ولادة اتحاد قبلي قوي لامثيل له فيما مضى « من قبائل بني مالك والاجود وبني سعد ومئات الفروع القبلية الصغيرة التي تعيش في كنفها او حليفة لها » وقد تمكن هذا الاتحاد القبلي ان يهزم المحاولات العثمانية للسيطرة على الاقليم ، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت قوة جديدة أخرى « وهذه القوة ممثلة بقبائل بني كعب حيث فرضت سيطرتها على منطقة شط العرب وشمال الخليج العربي » ، واخذت تحارب في آن واحد ضد الانكليز والعثمانين والايرانين وبنت لها اسطولا ضخما لحماية مناطقها ضد الاساطيل المعادية ، ولقد استمرت المعارك بينها وبين القوات الغازية التي تحالفت فيما بعد وهي القوات البريطانية والعثمانية والفارسية ، وفي سنة ١٧٥٠ تولى رئاسة بني كعب ـ عندما اصبحوا قوة رئيسية في شمال الخليج ـ الشيخ سليمان الذي عزز الجيش والاسطول بحيث اصبح في سنة ١٧٥٧ من اقوى الاساطيل في المنطقة . وفي سنة ١٧٦٥ وعندما لم تتمكن ايران من حسم نزاعها مع العثمانين لصالحها من أجل السيطرة على اقليم عربستان بالطرق السابقة لجأت الى التعاون مع العثمانين والانكليز لتحقيق ما تصبو اليه، الا ان هذا التحالف لم يحقق لها الاهداف المرجوة ، وظل الصراع مستمرا حتى سنة ١٨٤٣ ، وبعد ان بدأت الامبراطورية العثمانية تفقد سيطرتها على الاقاليم البعيدة عن مركز العاصمة، وافقت في ذلك العام على تشكيل لجنة رباعية للنظر في أمر تحديد الحدود وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها في ١٥ مايس سنة ١٨٤٣ واستمرت حتى مارس سنة ١٨٤٤ واتخذت من مدينة آرضروم مقرا لها وكان المندوب الفارسي في المفاوضات هو « ميرزا تقي خان » أما المندوب العثماني فكان « انور

افندي » وقد تعثرت اللجنة في اعمالها لاسباب لا مجال لذكرها هنا ، ثم عادت من جديد ، ثم توقفت وهكذا ، وبعد مضي اربع سنوات على اجتماعات لجنة تحديد الحدود الاولى « وقع في ٣١ مايس سنة ١٨٤٧ المندوبان العثماني والفارسي ، أنور افندي وميرزا تقي خان على معاهدة آرضروم الثانية بحضور المندوبين البريطاني والروسي الكولونيل فنويك وليامز والكولونيل دانيس(٧) » .

مضمون الاتفاقية (٨) :

ان اهم المواد التي وردت في المعاهدة هي المادة الثانية التي توكد في مضمونها الملاحظات التالية :

١ ـ بموجب الفقرة الاولى من المادة المذكورة تنازلت الدولة العثمانية عن اقليم عربي تسكنه قبائل عربية الى فارس والمقصود به عربستان مقابل ان تتنازل ايران عن ادعاءاتها الباطلة في منطقة السليمانية ويعني هذا ان اقليم عربستان لم يكن تابعا لفارس ، وقد جرى التنازل عنه باعتباره من المناطق المتنازع عليها ! في وقت لم يكن يمارس فيه شعب العراق حقه في تقرير مصيره . واصبحت الحدود بناء على هذا التبادل ـ بين الدولتين ـ هي الضفة اليسرى لشط العرب .

٢ ـ ان التنازلات عن اقليم برمته يعني سيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر « عبادان » والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية ـ أي الضفة اليسرى من شط العرب ـ ومع ذلك لم تمس الاتفاقية حقيقة كون شط العرب يمثل مياها وطنية عراقية لان مرسى المحمرة يقع على قناة الحفار في مصب نهر كارون وليس على شط العرب . وقد اكدت الدولة العثمانية في المذكرات الايضاحية التي

---

(٧) الدكتور مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب .

(٨) راجع الملحق رقم ـ ١ ـ .

تبادلتها مع الاطراف المعنية بان « تركها لمدينة المحمرة لايعني تركها أية موانىء اخرى ولذلك فان شط العرب يبقى ضمن السيادة العثمانية » .

٣ ـ لقد نصت الفقرة الاخيرة من المادة الثانية على السماح البرىء للسفن الفارسية في حرية الملاحة في شط العرب أي ان للدولة العثمانية الحق في ان ترفض السماح للسفن الحربية الفارسية بالملاحة في مياهها الوطنية والاقليمية بدون رخصة مسبقة .

ومما تقدم يتضح بجلاء ان معاهدة آرضروم الثانية قد جاءت على حساب الحق العربي وفرطت بقطعة غالية من تراب وطننا العزيز وهي اقليم عربستان .

ولتوضيح خطورة التنازلات التاريخية التي انطوت عليها اتفاقية ٦ آذار الخيانية سواء القومية منها او السياسية نرى من الضرورة تقديم نبذة موجزة عن هذا الاقليم العربي .

هەولێر کتێب

اقليم الاحواز « عربستان »

لم يكن الاستعمار البريطاني أول من وهب ارضا عربية هي «فلسطين» الى الصهاينة عن طريق وعد بلفور المشؤوم عام ١٩١٧ لتصبح فيما بعد ، مايسمى بدولة اسرائيل بعد ان تم سلخها عن الاراضي العربية وتشريد شعبها ، وانما سلخ من قبلها لواء الاسكندرون واقليم عربستان العربيين واراضي عربية أخرى . واذا كانت قضية فلسطين في الوقت الحاضر قد اسدلت الستار مؤقتا عن الاجزاء المغتصبة الاخرى (الاسكندرون وعربستان) فلان ذلك يعود اولا الى ان جيلنا المعاصر عاش مأساة فلسطين وشعر بالمرارة التي عانها الشعب الفلسطيني وهو يشرد من ارض الوطن بطريقة لم يشهد مثلها تاريخنا المعاصر ، وثانيا لان اسرائيل لم تكتف بالارض الفلسطينية بل استمرت في انتهاج السياسة التوسعية على حساب البلدان العربية المجاورة وخاضت من اجل ذلك الحروب العديدة مما جعل الساحة الفلسطينية تشكل مركزا مستمرا للصدام لايمكن ان ينتهي الا بتحرير الارض الفلسطينية من ايدي المغتصبين الصهاينة واعادتها الى اهلها الاصليين ، ونظرا لاهمية اقليم عربستان نرى من الواجب الالمام بمعالم هذا الاقليم العربي .

يؤكد لنا التاريخ بأن اقليم عربستان هو جزء لايتجزأ من الامة العربية وقد ارتبط هذا الاقليم بالعراق منذ اقدم العصور . ويرجع المؤرخون ذلك الى الالف الرابعة قبل الميلاد وبالاستناد الى المصادر العديدة يحدثنا عباس عبود عباس (٩) عن ذلك فيقول : « اذا قلنا ان عربستان تكون جزءا من العراق فان ذلك حق من جانبين على الاقل ، جانب جغرافي وآخر تاريخي . فمن وجهة النظر الجغرافية ، والتي كانت فيما مضى الدليل الغالب فيما يتعلق بتعين الحدود بين البلدان ، تنفصل عربستان عن هضبة ايران العالية بسلسلة جبال زاجروس لتكون امتدادا طبيعيا لسهل العراق ، وذلك ماحمل

---

(٩) عباس عبود عباس ، أزمة شط العرب .

في الحقيقة المؤرخين والجغرافيين القدماء الى اعتبار البصرة وعربستان اقليما واحدا . فمن هؤلاء يمكن ان نذكر الاصمعي ، الاصطخري ، بن حوقل وكذلك الامر بالنسبة للمؤرخ الامريكي الدكتور دونالد ولبري . اما تاريخيا فان سكان عربستان ينحدرون من قبائل عربية مشهورة ، وقد تبلورت عروبة عربستان باسلامها منذ سنة ٦٢٨ ولعله من المفيد ان نذكر ان البصرة وعربستان كانا منطقة خراجية واحدة أو بشكل عام وحدة ادارية واحدة خلال معظم فترات الحكم الاسلامي الذي ضم في وقت واحد ايران والعراق.»

وبعد آخر فترة من فترات الحكم الاسلامي تعاقبت على احتلال الاقليم موجات غزو عديدة كانت آخرها موجة الغزو العثماني في القرن السادس عشر كما اشرنا سابقا ورغم وجوده تحت السيطرة العثمانية الا انه كان موضع نزاع بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية حيث تمكنت الاخيرة من اقتطاعه في عام ١٨٤٧ عبر معاهدة آرضروم الثانية ، كما اشرنا سابقا .

ولم تمضي فترة طويلة على معاهدة آرضروم حتى استطاعت القبائل العربية في عربستان بقيادة الحاج جابر بن مرداو القيام بانتفاضة مسلحة انتهت بطرد العثمانيين من عربستان والاحتفاظ باستقلال عربستان « كدولة لها سيادتها ومقومات وجودها واستمرت القبائل العربية بعد الاستقلال » تمارس سلطة واسعة في ادارة الاقليم ، بل انها كانت تستخدم اسطولا حربيا وتجاريا في شط العرب والخليج ولقد تميزت من فترات تاريخ عربستان الحديث تلك الفترة التي تمتعت فيها بسيادة داخلية واسعة ايام الشيخ خزعل المحيش .

وخلال فترة الحرب العالمية الاولى شعرت بريطانيا بضرورة التعاون مع ايران لاحتلال عربستان حيث اعتبرت ايران اكثر قدرة من الشيخ خزعل على حماية مصالحها البترولية وبدأت فعلا بتنفيذ الخطة الانكلو ـ ايرانية الرامية الى الاطاحة بالشيخ والاستيلاء على عربستان وجعلها تحت السيطرة الايرانية . وهكذا دفعت بامبراطور ايران الى احتلال عربستان التي قاومت الهجمات الايرانية المتعددة « وبعد خمسة وسبعين يوما من المقاومة الباسلة انتهى الامر بمعاهدة سلام بين ايران وعربستان » ولكن بريطانيا لم تشعر بالارتياح من وجود الشيخ خزعل لذلك اعدت مؤامرة جديدة للايقاع به

والقضاء عليه وتمكنت اخيرا من القاء القبض عليه وارساله اسيرا الى ايران حيث تم اغتياله فيما بعد ولما تسلم رضا بهلوي الحكم اثر الانقلاب الذي قام به ضد احمد علي القاجار شاه ايران وطد علاقاته مع بريطانيا وتمكن بواسطتها من مد خط السكك الحديد بين طهران والاحواز ـ عاصمة عربستان ـ ومن ثم المحمرة وابدل اسم عربستان باسم خوزستان كما ابدلت اسماء غالبية المدن العربية باخرى فارسية وفي نفس الوقت بدأت الهجرة الفارسية المنظمة الى عربستان ولكن العرب رغم كل ذلك مازالوا يشكلون فيها اربعة اخماس السكان الذين يقدر عددهم اليوم بما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة .

وبعد هذا العرض المختصر لتاريخ عربستان ، لابد من الاحاطة بالجوانب الاخرى لمعالم هذا الاقليم .

يقع اقليم عربستان الى الجنوب الشرقي من الجمهورية العراقية ويحده من الشمال جبال كردستان ومن الشرق امتداد جبال (البختيارية) حيث تكون هذه الجبال في الشمال والشرق حدودا طبيعية تفصل اقليم العرب ومناطق سكنى الاكراد في الشمال والبختيارية في الشرق . ويحد الاقليم من الغرب الجمهورية العراقية وشط العرب ومن الجنوب الخليج العربي . وتبلغ المساحة الواقعية لاقليم عربستان ١٨٥ الف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانه اكثر من ثلاثة ملايين نسمة ينتمون الى عشائر عربية عريقة في عروبتها نزحت الى هذا الاقليم من وسط شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام ومن اشهر هذه القبائل بنو كعب وبنو طرف والمحيسن وربيعة وبنو خالد وبنو تميم وبنو لام والخميس وبنو مالك وخزرج وغيرهم من القبائل العربية الاخرى . وان ارض الاقليم تنفصل عن ارض فارس بسلسلة جبال زاجروس وهي منطقة سهلية تعتبر امتدادا لسهول وادي الرافدين متشابهة معها في المناخ والسكان والحاصلات الزراعية التي اشهرها الحبوب والتمور وتوجد على ارض الاقليم انهار عديدة تجري طوال فصول السنة دون انقطاع أي انها ليست موسمية مما يوفر للمزارعين المياه لسقاية مزروعاتهم ومن اهم هذه الانهار نهر قارون (كارون) ونهر دبيس ونهر الجراحي ونهر الكرفة ونهر حميده ونهر زيدان ونهر رياحي أما التقسيمات الادارية فينقسم اقليم عربستان الى ٧ محافظات وهي المحمرة والتي ابدلت الحكومة الايرانية

تسميتها العربية باخرى فارسية تعرف باسم « خورام‌شهر » ومحافظة الشطيط جنوبي المحمرة واصبح اسمه الان « عبادان » وتضم هذه المحافظة اعظم مصفاة للبترول في منطقة الشرق الاوسط بالاضافة الى كونه الميناء النفطي الذي يصدر هذه المادة ومحافظة الاحواز (الناصرية) تعتبر عاصمة الاقليم وهي نفسها (الاهواز) حسب اللفظ الايراني ومحافظة الحويزة وتسمى الان « دشت ميشان » ومحافظة الفلاحية واسمها الايراني « شادكان » ومحافظة مسجد سليمان التي تكثر فيها آبار البترول التي تمتد منها الانابيب الى مصفى عبادان واخيرا محافظة آغا جاري وتقع شرقي عربستان ويضم مجموعة من آبار البترول الغزيرة . كما تنقسم المحافظات الى عدة اقضية ونواحي وتجدر الاشارة الى ان جميع هذه الاقضيةوالبالغ عددها ١٦ وجميع النواحي والبالغ عددها ١٧ هي اقضية ونواحي عربية بسكانها بعاداتهم وبطراز عيشهم . وقد حاولت الحكومة الايرانية صهرها بالبوتقة الفارسية سواء بالترغيب او بالترهيب لكنها لم توفق ومازالت هذه الاقضية ونواحيها محافظة على عروبتها الاصيلة .

يعتبر اقليم عربستان جزيرة طافية على بحر من البترول الذي يتدفق غزيرا في شتى انحائها . وفي اقليم عربستان كما ذكرنا اكبر مصفاة للنفط في الشرق الاوسط ويشكل النفط الموجود في باطن اراضيه غالبية النفط الايراني الذي يورد لايران (٢٨) مليار دولار سنويا . وبالاضافة الى النفط يعتقد وجود النحاس والزئبق في الجهات الشرقية منه ولحد الان لم يجر مسح جيولوجي لهذه المنطقة . ولاهمية الاقليم من الناحية العسكرية فقد اقامت ايران عدة قواعد عسكرية الهدف منها حماية الاقليم من انقضاض الشعب العربي فيه واهم هذه القواعد هي القواعد الموجودة في الاحواز والمحمرة والشطيط .

وعلى الرغم من جميع المحاولات التي قامت بها ايران لتجريد الاقليم من قوميته العربية وازالة كل الروابط التي تربطه بالوطن الام ، الا انه ظل طيلة هذه الفترة ـ بفضل صمود شعبه الرائع وتضحيته اللامحدودة ـ محافظا على كيانه العربي . ولما فشلت محاولات ايران هذه التجأت الى اسلوب الارهاب كمحاولة جديدة لتحقيق الهدف ذاته الا ان هذهالسياسة جوبهت بانتفاضات وثورات شعبية عديدة تهدف جميعها الخلاص من نير

الاحتلال الايراني وابرز هذه الثورات ثورة حرس الشيخ خزعل وثورة عشيرة كعب الدبيس بقيادة زعيمها الشيخ حيدر ، وعندما ادرك شعب عربستان عدم جدوى الانتفاضات العفوية التي تستند في كل مرة الى قبيلة من القبائل باعتبار ان مهمة التحرير تتطلب تكتيل جميع قوى الشعب العربي في الاقليم في جبهة وطنية عريضة واتفاقها على برنامج سياسي جماهيري واضح الاهداف يمكنها من ممارسة اشكال النضال المتعددة وفي مقدمتها الكفاح المسلح وانسجاما مع هذا التصور قامت في عام ١٩٥٦ « جبهة تحرير عربستان » التي بدأت النضال منذ اليوم الاول لتشكيلها ضد الاحتلال الايراني ، ولازالت تواصل النضال من أجل استرداد الوطن من أيدي المغتصبين الايرانيين .

ئه‌وانامه‌ی کتێب

بروتوكول طهران ١٩١١ :

لقد جاء في مضمون المادة الثالثة من معاهدة آرضروم الثانية عام ١٨٤٧ بأن يتعهد الطرفان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتخطيط الحدود بين الدولتين وفق احكام المادة الثانية من المعاهدة ذاتها ، الا ان اللجنة لم تزاول اعمالها مباشرة وذلك للاعتراضات التي قدمتها ايران على « مسألة تنظيم المعاهدة للحدود » وفي عام ١٨٤٩ اجتمعت اللجنة في بغداد غير أن العمل قد تعطل في الوصول الى اتخاذ الاجراءات اللازمة وذلك لعدم حضور المندوب العثماني . ولم تجتمع اللجنة الا في عام ١٨٥٠ في المحمرة ونتيجة الاختلافات لم تتمكن اللجنة من انجاز مهمتها ، واستمرت الاخفاقات في سير اعمال اللجنة فترة زمنية حتى تمكن الطرفان من التوصل في عام ١٩١١ الى توقيع بروتوكول طهران من نفس العام بين وزير خارجية فارس والسفير المفوض العثماني في طهران « الغرض وضع اسس المفاوضات لتحديد الحدود المشتركة والاصول التي تتبع في ذلك التحديد » وقد تضمن البرتوكول خمس مواد كان اهمها المادة الثالثة من البروتوكول والتي نصت على ان : « تكون اعمال القومسيون المشترك الذي سيجتمع في الاستانة مبنية على مواد المعاهدة المعروفة بمعاهدة آرضروم المنعقدة في سنة ١٨٤٧ » (١٠) وعلى اساس هذا البروتوكول اجتمعت لجنة تحديد الحدود في الاستانة « وعقدت عشر جلسات في الفترة من ٢٥ آذار الى ٢٢ آب سنة ١٩١٢ وكان نصيب هذه الجلسات الفشل بسبب الاختلاف على الملحق الذي أرفق بمعاهدة آرضروم الثانية الذي تمسكت به الدولة العثمانية باعتباره جزءاً من المعاهدة بينما أبت فارس الاعتراف به وخلال ذلك كانت بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية تخطط من اجل تحقيق مكاسب لها في شط العرب والخليج العربي لتحويله

---

(١٠) الدكتور مصطفى عبد القادر : التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب .

الى منطقة نفوذ تابعة لبريطانيا واستمرت « الامور معلقة حتى قبل الحرب العالمية الاولى حين جرت المفاوضات النهائية التي أدت الى عقد سلسلةمن الاتفاقيات السرية من بينها اتفاقية شط العرب« (١١) التيعقدت في لندنفي تموز سنة ١٩١٣ وبعد ثلاثة اشهر من توقيع الاتفاقية توصل مندوبو الدول الاربعة الى تعريف خط الحدود بين البلدين في بروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ .

ان مضمون بروتوكول طهران لسنة ١٩١١ لم يحقق لايران مكاسب جديدة تستند عليها في الاتفاقيات اللاحقة . فيما يتعلق بالاراضي أو المياه الاقليمية التابعة للدولة العثمانية في ولاية العراق ولكنها حققت مع ذلك الاعتراف بشرعية معاهدة آرضروم الثانية التي تم من خلالها اغتصاب عربستان والتي نص عليها البند الثالث من البرتوكول .

بروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ وقرارات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

لقد كان من نتائج بروتوكول طهران سنة ١٩١١ تشكيل لجنة لتحديد الحدود بينالبلدين ولما فشلت اللجنة في اعمالهاحاولتالدولتينالوسيطتين ـ بريطانيا وروسيا القيصرية ـ استغلال هذا الفشل لايجاد صيغة جديدة تخدم مصالحهما في المنطقة وخاصة في شط العرب نظراً لتزايد اهمية موقعه الاستراتيجي ومما ساعد على ذلك التغير الذي طرأ على السياسة العثمانية تجاه فارس في بداية العقد الثاني للقرن العشرين على يد جمعية الاتحاد والترقي التي انفردت في الحكم بحجة ان الاوضاع التي كانت سائدة في عام ١٩١٣ تختلف عما كانت عليه عام ١٨٤٧ عند عقد معاهدة آرضروم الثانية مع فارس وعلى هذا الاساس أبدت قيادة جمعية الاتحاد والترقي استعدادها للتفريط ببعض الحقوق الاقليمية للبلاد العربية من اجل الوصول الى تسويات دولية(١٢) ونتيجة لذلك توصل مندوبو الدول الاربعة في ١٧ تشرين الثاني من عقد بروتوكول سنة ١٩١٣ .

---

(١١) ساطع الحصري ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٩٥

(١٢) الدكتور مصطفى عبد القادر النجار .

لقد حققت ايران من خلال بروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ مكاسب جديدة في شط العرب عجزت عن تحقيقها في المعاهدات السابقة وكانت هذه المكاسب على حد قول الدكتور مصطفى عبد القادر سابقة خطيرة زادت من اطماع ايران بعدئذ لان تطالب بالمزيد من مياهه ، ذلك انها اظهرت على مر التاريخ نواياها العدوانية تجاه العرب ، وكانت منطقة شط العرب باعتبارها جيبا من الجيوب العربية المجاورة لفارس مثار اطماعها المستمر ـ كغيرها من مناطق الحدود ـ وكانت تخطط دوما لابتلاعها .

ومما يؤكد ذلك هو مطالبة ايران بمزيد من المكاسب الجديدة التي سنتطرق اليها في المعاهدات اللاحقة .

ان مراجعة المواد التي تضمنها بروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ توضح مايلي :

١ ـ لقد اكد البروتوكول جميع الاتفاقيات السابقة التي ابرزهامعاهدة آرضروم الثانية عام ١٨٤٧ والتي بموجبها ضم اقليم عربستان اليها .

٢ ـ اقر لفارس الجزر التالية :

آ ـ جزيرة محيلة « الحاج صلبوخ » .

ب ـ الجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محيلة والضفة اليسرى « الشرقية » من شط العرب .

جـ ـ الجزر الاربعة الواقعة بين جزيرة شطيط وجزيرة معاوية .

د ـ الجزيرتان الواقعتان مقابل منيوحي والتابعتان لجزيرة عبادان

هـ ـ جميع الجزر الصغيرة الموجودة الان والتي قد تتكون فيما بعد والتي تتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان او الاراضي الفارسية الى اسفل نهر ناز الله .

٣ ـ حصول فارس على مرسى لبواخرها في شط العرب بمسافة ٧ر٢٥ كم امام المحمرة على طول خط وسط مجرى الماء(١٣) .

وهذه هي المرة الاولى التي تستطيع ايران فيها السيطرة على جزء من شط العرب حيث ان مرسى المحمرة الذي حصلت عليه في معاهدة

(١٣) نفس المصدر .

آرضروم الثانية لايقع في شط العرب وانما يقع على قناة الحفار كما اشرنا سابقا اما فيما يتعلق بقرارات لجنة الحدود لسنة ١٩١٤ فان المادة الثانية من بروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ قد نصت على تشكيل لجنة لتحديد الحدود من مندوبي الدول الاربعة وباشرت اللجنة اعمالها بناء على احكام المادة المذكورة في المحمرة ، حيث عقدت اولى جلساتها في كانون الثاني سنة ١٩١٤ وتوالت اجتماعاتها التي استمرت قرابة عشرة اشهر وقد سجلت اعمالها في محاضر بلغ عددها (٨٧) محضرا « وتعتبر هذه المحاضر من المستندات الدولية الرسمية التي تستند اليها موضوع الحدود بين البلدين » وهذه هي المرة الاولى التي نجحت فيها اللجنة عن سابقاتها بتحديد الحدود طبقا لبروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ .

يتضح مما تقدم ان بروتوكول القسطنطينة وقرارات تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ قد تمت من خلالهما تسوية معظم الخلافات في تلك الفترة حول تخطيط الحدود بالاضافة الى تأكيدها الاتفاقيات السابقة .

البند الثاني :

لقد اعتمد الجانبان العراقي والايراني خط « تابوك » لتحديد الحدود النهرية بين البلدين طبقا لاتفاقية السادس من آذار كأساس لحل النزاعات القائمة بينهما . وقبل البدء بتحليل البند الثاني من الاتفاقية التي نحن بصددها ولتوضح ماسينطوي عليه من نتائج خطيرة تمس سيادة العراق على مياهه الاقليمية لابد من بحث الوضع القانوني لشط العرب من خلال استعراض اهم الوثائق التي يستند عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوعنا وهي بروتوكول القسطنطينة لسنة ١٩١٣ ومعاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ .

بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣

لقد شكلت قضية تحديد الحدود الفارسية ـ العثمانية في شط العرب مصدرا للنزاعات المستمرة بين البلدين ، ومع تزايد الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لشط العرب فان هذه النزاعات قد تعدت نطاق البلدين، حيث دخلت بريطانيا وروسيا القيصرية ـ المتصارعتين على مناطق النفوذ في المنطقة ـ أطرافا في النزاع القائم وكانتا حريصتين على أن لا يتطور ذلك الى

حرب تجر اذيالها على مصالحهمافي هذه المنطقة ، مما حدى بهما الى ممارسة الضغط على كلا الدولتين (فارس ـ وتركيا) من أجل الوصول الى تسوية شاملة لتحديد الحدود المتنازع عليها وكانت نتيجة ذلك أن وقع الطرفان معاهدات عديدة في فترات زمنية متباينة وعلى الرغم من أن هذه المعاهدات قد حققت لايران مكاسب عديدة كان اهمها سلخ اقليم عربستان ، الا انها اكدت في نفس الوقت سيادة الدولة العثمانية الكاملة على شط العرب .

ولم تكف ايران عن مواصلة جهودها في الحصول على مكاسب في شط العرب بعد أن عجزت عن تحقيقها في المعاهدات السابقة ، فأخذت تطالب بمرسى لبواخرها وتمكنت من ذلك بعد مفاوضات مع الدولة العثمانية الى توقيع بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ والتي حصلت بموجبه ايران على ٧ر٢٥ كم في شط العرب أمام المحمرة على طول خط وسط مجرى الماء وهذه هي المرة الاولى التي تستحوذ فيها ايران على قسم من المياه الاقليمية العراقية . وقد ثبت ذلك في محاضر جلسات تحديد الحدود العثمانية ـ الفارسية لسنة ١٩١٤ .

معاهدة ١٩٣٧ .

لم تتوقف الاطماع الايرانية في شط العرب عند حدود بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ، بل تعدته الى أبعد من ذلك ، فبعد الحرب العالمية الاولى وانتهاء عهد الدولة العثمانية، حصل العراق على «استقلاله» عام ١٩٢٠ ، واصبح هذه المرة تحت الانتداب البريطاني ، ومع ذلك فقد ورث العراق عن الدولة العثمانية جميع مشاكل الحدود التي كانت في مقدمتها مسألة شط العرب .

لقد عملت بريطانيا على اضعاف الدولة العراقية بعد تشكيلها مباشرة واستغلت مشاكل الحدود الموجودة بين العراق وايران كورقة ضغط ضده من أجل تحقيق امتيازات لها، وقد شجعت هذه السياسة حكومة ايران على المطالبة بالمزيد من تعديل الحدود في شط العرب ، وفعلا لم تتمكن بريطانيا ـ فيما بعد ـ رفض طلبات ايرانالمتزايدة التي وصلت حد المطالبة بالمشاركة المتساوية لملكية شط العرب ، وكادت بريطانيا ان توافق على ذلك مقابل اعتراف ايران بالعراق ، الا ان خوفها من انتفاض الرأي العام العراقي

وتصدع العلاقات بينها وبين العراق حال دون تحقيق رغبة ايران ولكنها استطاعت اقناع ايران بمنحها تسهيلات هي بمثابة الاعتراف بمبدأ المشاركة، ولما عرضت المقترحات البريطانية على الحكومة العراقية بشأن ذلك رفضت الاخيرة المقترحات واصرت على ان تبقى الحدود كما قررت في سنة ١٩١٣ ، وبعد استلام رضا بهلوي (والد الشاه الحالي) والمعروف بعدائه للعرب ، رفض الاعتراف بالوضع القائم في العراق واخذ يشكك باتفاقية ١٩١٣ - ١٩١٤ واخذ يطالب بمكاسب جديدة ولما لم يتمكن من الوصول الى نتائج مرضية قام بالاعتداءات على السفن والقوارب العراقية كوسيلة ضغط على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات جديدة ، وبعد الشكاوى التي تقدم بها العراق الى بريطانيا جرت مفاوضات بين الاطراف الثلاثة ادت الى اعتراف ايران بالعراق لكنها رفضت الاعتراف بشرعية الحدود معه ولجأ هذه المرة الى اسلوب الدبلوماسية المباشرة لتحقيق اغراضه فوجه الدعوة الى الملك فيصل لزيارة طهران وخلال اللقاء الذي تم بينهما اعرب الشاه عن امل فارس في ان يصبح خط « الثالوك » حدا فاصلا بينهما وبين العراق في شط العرب ، ورفض الملك الاقتراح كما رفضه نوري السعيد فيما بعد !! ؟ وعلى أثر ذلك عاد التوتر من جديد مما اضطر العراق الى تقديم شكوى الى عصبة الامم (١٤) ولما لم تخرج العصبة بنتيجة انتقلت المفاوضات الى روما التي هي الاخرى لم تتوصل الى حل ، وبعدها جرت مفاوضات اخرى في طهران وافق الوفد العراقي مبدأيا بعد مفاوضات طويلة على منح ايران مرسى أمام عبادان مسافة (٤) كيلو متر الا ان المفاوضات تعثرت واوشكت على التوقف نتيجة عدم رضى الشاه عن هذا التنازل .

لقد استمر النزاع بين العراق وايران على شط العرب واتخذ النزاع اشكالا عديدة وبعد شعور الطرفين بعدم جدوى الصراعات توصل الطرفان بمساعدة بريطانيا التي كانت ترغب بعقد ميثاق دفاعي بين ايران وتركيا والعراق وافغانستان الذي اطلق عليه ميثاق سعد اباد ضد تزايد النفوذ

---

(١٤) ومما جاء في هذه الشكوى « ليس في مصلحة العراق ان تسيطر دولة اخرى على شط العرب في احدى ضفتيه ذلك أن هذا الشط هو المنفذ الرئيسي الى البحر مما يجعله حريصا على بقاءه صالحا للملاحة ... »

النازي انذاك الى توقيع معاهدة عام ١٩٣٧ التي جرى عليها التصديق في عام ١٩٣٨ ومن الجدير بالذكر ان الشعب العراقي قام بمظاهرات صاخبة في بغداد والبصرة في يوم ٦ آذار ١٩٣٨ احتجاجا على مناقشة مجلس النواب اللوائح القانونية لابرام هذه المعاهدات في اليوم المذكور واقفلت الحوانيت والمخازن وعطلت المتاجر والمصانع تأييدا لهذه المظاهرات .

مضمون المعاهدة .

١ ـ لقد نصت المادة الاولى على الاعتراف بشرعية المعاهدات السابقة .

٢ ـ وفي المادة الثانية منها فقد اعطت لايران مكسبا جديدا في شط العرب اذ حصلت على ٧٫٧٥ كم امام عبادان على امتداد الخط المتكون من امتداد اعمق نقطة في المقاطع المتتالية للنهر « خط الثالوك » مع السماح لايران ـ وهي غير مالكة للنهر ـ باستعماله والانتفاع به دون اجازة رسمية من السلطات العراقية .

٣ ـ وحصلت ايران ايضا على ان يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية الايرانية .

٤ ـ مقابل ذلك اعترفت ايران من جديد شكليا بأن شط العرب يشكل مياها وطنية عراقية وبذلك تكون معاهدة عام ١٩٣٧ قدحققت لايران مكاسب عديدة وهامة ماكانت تحلم بها من قبل حيث فرطت الحكومة العراقية بقسم من المياه الاقليمية في شط العرب .

ان الاطماع الايرانية في شط العرب لم تتوقف عند حدود المكاسب التي حققتها من خلال بروتوكول ١٩١٣ واتفاقية عام ١٩٣٧ بل طالبت فيما بعد بمكاسب جديدة تتلخص في اعتماد خط « ثالوك » كأساس لتخطيط الحدود النهرية بين البلدين وقامت من أجل ذلك بمحاولات عديدة كان من بينها تلك المحاولة التي قامت بها عام ١٩٥٩ ، ولما باءت جميع هذه المحاولات بالفشل أقدمت ايران في عام ١٩٦٩ على افتعال أزمة الحدود النهرية من جديد ـ مستفيدة هذه المرة من حالة استسلام النظام العراقي امام الامبريالية العالمية وكذلك عزلتها عن الجماهير العراقية ـ انتهت بالغاءها اتفاقية عام ١٩٣٧ من جانب واحد وقد تحقق ماكانت تصبو اليه من خلال اتفاقية (٦) آذار الخيانية حيث نص بندها الثاني على ان يكون الاساس في تخطيط الحدود النهرية

بين البلدين هو خط « ثالوك » وهذا يعني ان حصلت ايران على حقوق في شط العرب يتراوح بين ٨٩ ـ ٩٠ كم ابتداء من اعمق نقطة من نقط التقاء الحدود العراقية الايرانية حتى البحر وبالضرورة يصبح لايران الحق في جزء من البحر الاقليمي العراقي والجرف القاري الذي يليه ، كما أوضح ذلك الاستاذ عبد الحسين القطيفي .

ونظرا للاهمية الاقتصادية لشط العرب وبالاضافة لاهميته الكبيرة سواء من الناحية العسكرية او من ناحية طرق المواصلات الموصلة بالمنافذ الخارجية نجد من الضروري القاء نظرة موجزة على شط العرب .

شط العرب

يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في مجرى واحد عند كرمة علي بعد ان غير نهر الفرات مجراه في منتصف الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث كانا يلتقيان سابقا في القرنه ويبلغ طول شط العرب ٢٠٤ كيلو متر ويبلغ عرضه عند المصب حوالي كيلو متر ونصف بينما يضيق عند البصرة الى حوالي (٤٠٠) متر أما متوسط عمقه ما بين البصرة والفاو فهو سبعة أمتار ويبلغ معدل تصريفه (٣٥ر٣) الف مليون متر مكعب سنويا، وهو صالح للملاحة البحرية في نصفه الجنوبي وللملاحة النهرية في نصفه الشمالي اذ يقل في هذا النصف عمقه ويضيق مجراه أما القسم الذي يصلح لدخول البواخر البحرية فهو ذلك الجزء المحصور بين ميناء البصرة «المعقل» والفاو الواقعة على عنق الخليج العربي . ولشط العرب تابع واحد هو نهر كارون يصب في ضفته اليسرى عند مدينة المحمرة بواسطة قناة اصطناعية هي قناة الحفار .

وشط العرب يعتبر المدخل الرئيسي من الساحل الشمالي للخليج العربي الى سهل العراق وامتداده في مناطق السهول الاخرى في الاراضي السورية ويقول عباس عيود عباس انه اذا كان من الثابت لمنطقة الخليج العربي ذلك الموقع الاستراتيجي المتميز كأهم منفذ من منافذ العالم العربي في شرقه الى البحار واذا كانت منطقة الخليج العربي محور الصراع الدولي في الشرق الاوسط فان جزءا كبيرا من تلك الاهمية يمكن ان ينعكس على شط العرب

خاصة اذا علمنا ان هناك مدخلين اخرين في شمال الخليج احداهما على الضفة الغربية من شط العرب على بعد عشرين كيلو متر تقريبا وهو مدخل « بهما نشير » الممتد بموازاة الشط على الساحل الايراني من الخليج العربي والآخر هو مدخل خور عبد الله على الساحل العراقي من الخليج العربي وان كلا المدخلين يتعذر ولوجهما الى العراق أو ايران .

ومن جهة اخرى فان اهمية شط العرب كمدخل الى العراق تبدو بالغة اذا لاحظنا ان هور الحمار يكون مساحة شاسعة من الماء ويمتد بين حافة الصحراء الغربية وبين الضفة اليمنى للشط وبذلك يعزل منطقة البصرة عن داخل العراق .

اما من الناحية الاقتصادية فان شط العرب محاط بمنطقة المصب الصالحة للزراعة وهو يسقي هناك اهم منطقة بساتين النخيل في العالم سقيا سيحيا وقد شقت حول الشط آلاف الجداول وقد بلغت مساحة المنطقة المزروعة حوالي (٢٠٠) ألف مشارة تروى منها فعليا مائة وعشر آلاف مشارة تضم أكثر من سبعة ملايين نخلة وكذلك يعتبر شط العرب ذو أهمية من الناحية العسكرية او من ناحية طرق المواصلات المرتبطة بالمنافذ الخارجية .

البند الثالث

لقد نص البند الثالث على ما يلي « بناء على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على اجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .. »

يلاحظ من مضمون البند الثالث من الاتفاقية التي نحن بصددها انه انطوى على التزامات متقابلة من قبل الطرفين ، فبعد ان استطاعت ايران تحقيق مكاسب هامة وخطيرة في تعديل حدودها البرية والنهرية مع العراق من خلال البندين الاول والثاني والتي حصلت بموجبها ـ كما ذكرنا ـ على ضم اقليم عربستان وقسم من شط العرب ألزمت العراق بضمان مكاسبها وعدم الاخلال بها مستقبلا بأي حجة كانت وعلى هذا الاساس اتفق الطرفان على اعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة (الشطر الاول

من البند أعلاه) وهذا يعني من حيث التفسير القانوني عدم استخدام القوة من قبل الطرفين أو ما يماثلها كواسطة لأي تعديل جديد على طول الحدود المشتركة بينهما واعتبارها حدودا ثابتة ونهائية . كما ألزمت العراق أيضا على قطع الطريق بوجه جبهة تحرير عربستان التي تستخدم الاراضي العراقية من مواصلة نضالها ضد حكم الشاه العميل لتحرير وطنها السليب وكذلك عدم السماح بتواجد عناصر الحركة الوطنية الايرانية اللذين لجأو الى العراق لظروف قاهرة منعتهم من مواصلة النضال داخل الاراضي الايرانية ووصفت نضال هذه الحركات بالتسللات ذات الطابع التخريبي !! ؟ (الشطر الثاني من البند أعلاه) وبالمقابل التزمت ايران من جانبها بغلق حدودها على الثورة الكردية ومشاركة النظام الحالي فعليا من أجل تصفيتها .

لقد تمكن النظام الفاشي في العراق بناء على التعهد الايراني بمحاصرة الحركة القومية الكردية والذي أكد عليه البند الثالث من الاتفاقية الاخيرة من تحقيق انتصار مؤقت ضد الشعب الكردي بمساعدة الرجعية الايرانية .

ان هذا الانتصار قد تم بمعاونة شاه ايران العميل وبالاستفادة من ثغرات وتخاذل القيادة العشائرية اليمينية المساومة للحركة القومية الكردية التي كانت تعتمد بالدرجة الاولى على المساعدات الخارجية وفي مقدمتها المساعدات الايرانية دون الاعتماد على الامكانات الذاتية المتوفرة وتحول دون طموحات الشعب الكردي بتعريق الثورة الكردية وجعلها جزء من حركة الشعب العراقي الوطنية العامة وقد سبق للتجمع الوطني العراقي سواء من خلال أدبياته او من خلال اللقاءات بينه وبين الحركة الكردية ان حذر مرارا من خطورة هذه السياسة على مستقبل الحركة الوطنية الكردية .

ان هذا الانتصار المؤقت لن يثني عزم الشعب الكردي وحركته الوطنية من مواصلة نضاله العادل والمشروع وسوف يرد على الهزيمة التي لحقت به من جراء حالة الاستسلام التي مثلتها القيادة السابقة بالاستمرار على القتال بأسلوب جديد مستفيدة من اخطاء الماضي وانتهاج سياسة الاعتماد على النفس واخذ زمام المبادرة وتعريق الثورة عن طريق التحالف العربي الكردي لكي تصبح ثورة العرب والاكراد وسائر اقليات شعبنا المتأخية ضمن اطار الجبهة الوطنية التقدمية والتي يتحقق في اطارها الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي

لكردستان العراق وهذا من شأنه ان يجعل التحالف بين القوميتين الشقيقتين العربية والكردية تحالفا مصيريا من أجل دحر الاستعمار والرجعية ومن أجل تأكيد حقوقهما القومية المشتركة كما سيمكن العراق من ان يلعب دوره المنشود في قضايا الامة العربية المصيرية في مناهضة الاستعمار والصهيونية والرجعية ويساهم في معارك التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والوحدة العربية.

البند الرابع

اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر .

وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخوية من أجل تطبيق هذه القرارات . وقد قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية بحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما ، وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل ويعلن الطرفان رسميا ان المنطقة يجب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

ان البند الرابع كما يلاحظ من طريقة صياغته لا يحتاج الى مناقشة مستفيضة حيث تم توضيحه بشكل مفصل وبعيدا عن الغموض كما جرى في البنود الثلاثة السابقة . واذا توخينا الدقة نجد ان هذا البند أكد على ناحيتين الاولى قانونية حيث اعتبر بنود الاتفاقية كل لا يتجزأ وان أي مساس باحدى بنودها من قبل الطرفين يعتبر خرقا يتنافى وروح اتفاقية الجزائر والثانية سياسية حيث أكد على ان النظامين يقفان في صف واحد ـ أي بصف الامبريالية العالمية ـ عندما اتفقا على ان المنطقة يجب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي والمقصود بذلك فك ارتباط النظام العراقي بالاتحاد السوفيتي .

وقد بدأت بوادر ذلك بالظهور بعد توقيع الاتفاقية باسابيع قليلة فقد صرح صدام حسين في مناسبات عديدة وخلال زيارته لطهران قال في مطار

مهراباد : ان علاقات من نمط ايجابي وبنـاء جديـد قامت الان بين العراق وايران اثر اتفاقية الجزائر تضاف الى اعتبارات الماضي الايجابية بين البلدين واضاف ان مباحثاتنا مع المسؤولين الايرانيين ستتم على أساس تعميق مفاهيم اتفاقية الجزائر وتعميم روحها لتشمل أنشطة أخرى كما صرح حول ضرورة التعاون لايجاد محور سعودي ـ ايراني ـ عراقي للمحافظة على أمن المنطقة وانه لم يتنبأ بعالم عربي شيوعي في المستقبل وان الشيوعيين هم ضد الوحدة العربية (١٥) ومن الجدير بالذكر ان الاتصالات لا زالت جارية لاقامة هـذا المحور . وتفيد المصادر العليمة ان العراق طلب بصورة رسمية من حكومة اليمن الديمقراطية بقطع مساعداتها عن ثورة ظفار واغلاق حدودها مع سلطنة عمان اذا لم يوقف ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان نشاطاتهم ضد قوات السلطان قابوس (١٦) وبذلك يكون النظام العراقي قد اصطف كليا بجانب الامبريالية العالمية عدوة الشعوب .

وختاما وبعد ان أوضحنا حجم الخيانة الوطنية التي ارتكبها النظام الفاشي بابرامه اتفاقية (٦) آذار مع النظام الرجعي الايراني على حساب مصالح شعبنا العراقي وحركة التحرر الوطني العربية وخصوصا في الخليج العربي كما ساهمت بالترتيبات الاستسلامية والمشاريع التصفوية التي وضعتها الامبريالية الامريكية لتصفية القضية الفلسطينية ، لذا فان التجمع الوطني العراقي يناشد جميع الأحزاب والقوى التقدمية العربية والعالمية (نظما واحزابا) ويدعوها لمناصرة نضال شعبنا الموحد الهادف الى انهاء النظام الفاشي واقامة عراق ديمقراطي متحرر يساهم في معارك التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والوحدة العربية .

---

(١٥) المقابلة التي اجرتها معه جريدة (كيهان) الايرانية

(١٦) جريدة السفير العدد ٤٠٠ بتاريخ ٧ آيار ١٩٧٥

ملحق رقم (١)

معاهدة أرضروم ١٢٦٤ هـ ـ ١٨٤٧ م.

المادة ١ ـ تتنازل الدولتان الاسلاميتان عن كل ما للوحدة على الاخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر على شرط انه ليس في هذا الترتيب ماله مساس بالاحكام الموضوعية لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها المادة الرابعة .

المادة ٢ ـ تتعهد الحكومة الايرانية بان تترك للحكومة العثمانية جميع الاراضي المنخفضة ـ اي الاراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب ـ وتتعهد الحكومة العثمانية بان تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي ـ اي جميع الاراضي الجبلية ـ من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرنه .

وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل مالها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد تعهدا رسميا بان لاتتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة او تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية ـ اي الضفة اليسرى من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بانها تابعة لايران . وفضلا عن ذلك فللمراكب الايرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية وذلك من كل مصب شط العرب في البحر الى نقطة اتصال حدود الفريقين .

المادة ٣ ـ لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن ادعاءاتهما الاخرى المختصة بالاراضي فانهما يتعهدان بان يعينا حالا قوميسرين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من اجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على احكام المادة المتقدمة .

المادة ٤ ـ يوافق الفريقان على ان يعينا في الحال قوميسرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضررا لاحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وضعتها وقدمتها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادي الاول سنة ١٢٦١ وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ السنة التي وقعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة .

المادة ٥ ـ تتعهد الحكومة العثمانية بان يقيم الامراء الايرانيون الغازون في بروسة وبان لاتسمح بمغادرة ذلك المحل ولا ان تكون لهم علاقات سرية بايران . وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين الاخر عملا باحكام معاهدة ارضروم الاولى .

المادة ٦ ـ على التجار الايرانيين ان يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم ـ عينا او نقدا ـ حسب قيمة تلك البضائع التجارية الحالية وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالمتاجرة في معاهدة ارضروم المنعقدة في السنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٣ م) . ولا يستوفى شيء اضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة .

المادة ٧ ـ تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الايرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الاماكن المقدسة في الاراضي العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت. وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة في تقوية وتوثيق عرى الصداقة والتفاهم الواجب بقاءهما بين الدولتين الاسلاميتين وبين رعاياهمافانها تتعهد باتخاذ انسب الوسائل التي من شأنها ان تؤمن امر التمتع بالامتيازات المذكورة في الاراضي العثمانية ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا الايرانيين وذلك بصورة تحميهم من كل ظلم او خشونة سواء اكان ذلك فيما يتعلق باعمالهم التجارية ام باي امر أخر ..

وفضلا عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الايرانية في اماكن واقعة في اراضي عثمانية تتطلب وجودهم بداعي المصالح التجارية او لحماية التجار وسائر الرعايا الايرانيين انما تستثنى من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة . وتتعهد فيما يخص

القناصل الموما اليهم بان تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول العثمانية الاخرى . وتتعهد الحكومة الايرانية فيما يخصها بتطبيق اصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في اماكن واقعة في ايران ترى تلك الحكومة لزوما لتعيين قناصل فيها . وكذلك تتعهد بتطبيق اصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يزورون ايران .

المادة ٨ ـ تتعهد الدولتان الاسلاميتان المتعاقدتان الساميتان باتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والاقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة وتتعهدان فضلا عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما ازاء مختلف اعمال التعدي كلها كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع في اراضيهما .

على الدولتين المتعاقدتين الساميتين فيما يخص العشائر المتنازع فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها ان تتركها حرة في اختيار وتقرير الاماكن التي سيقطنونها دائما من الان فصاعدا .

اما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيء الى داخل اراضي الدولة التابعة لها .

المادة ٩ ـ تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة في معاهدات سابقة ـ ولا سيما المعاهدة المنعقدة في أرضوم في السنة ١٢٣٨ هـ ١٨٢٣ م . والتي لا تعدلها ولا تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة . ويسري هذا التأييد الى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة .

وتوافق الدولتان المتعاقدتان الساميتان على ان تقبلا وتمضيا هذه المعاهدة عند تبادل نسخها وعلى ان يتم تبادل وثائق ابرامها في ظرف مدة شهرين أو قبل ذلك .

ملحق رقم (٢)

بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣

أولا :

لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين ايران وتركيا علىالوجه التالي :

تبدأ الحدود في الشمال من علامة الحدود رقم ٣٧ على الحدود التركية الروسية الكائنة بالقرب من سردار بولاق على الذروة الواقعة بين اراراط الصغير وارارط الكبير . ثم تنزل نحو الجنوب على طريق الاكام تاركة على الجانب الايراني وادي دربند وسارنوش ومياه يارم قيا التي ترتفع الى جنوب جبل أيوب بك . وتترك الحدود بعد ذلك بولاق باشي فيايرانوتستمر منبعة اعلى اكمة كائن طرفها الجنوبي في الدرجة ٤٤ والدقيقة ٢٢ منالطول الغربي والدرجة ٣٩ والدقيقة ٢٨ من العرض الشمالي بوجه التقريب ثم تسير متاخمة للجانب الغربي من الهور الممتد الى الغرب من يارم فيا وتقطع جدول صارى صو مارة بين قريتي كردة باران (التركية) وبازركان (الايرانية) وبعد صعودها الى الاكمة الكائنة الى جنوب بازركان تتبع الاصباب المسماة صارانلي وزندولي وكركمة وقانلي مابا وجدوكة خاسينا ودوه‌جي . وبعد دوه‌جي يقطع الخط وادي اكري جاي في مكان يعينه قومسيون التحديدوفقا لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا تاركا قريتي نادو ونفطو في ايران وتقرر ملكية قرية قزيل قيا (بلاسور) بعد تدقيق وضعها الجغرافي على ان تعطى تركيا الجانب الغربي من الصبب الموجود في تلك المنطقة وتعطى ايران الجانب الشرقي منه .

واذا ترك خط الحدود النهائي قسما من الطريق الذي يمر بالقرب من قزيل قيا ويوصل منطقة بيازيد بمنطقة وان خارج الاراضي العثمانية فمن المفهوم بانالحكومة الايرانية ستجعل المرور فيالقسم المذكور من الطريق حرا

للبرد العثمانية وللمسافرين والبضائع انما تستثنى من ذلك الجنود والقوافل العسكرية .

وبعد ذلك يصعد خط الحدود الى الاكام التي تتكون منها الاصباب الاتية: قزيل زيارت وصاري جمته ودومانلو وقرة بورغا والتل الكائن بين حوضي ايري جاي (الايراني) ويللي كول (التركي) واودال داشي ورشكان والتل الكائن بين اخورك وتافرا وبواره بك زادان وجوري ماهينة وخضر بابا واورستان . اما بشأن منطقة كوتور فيطبق البروتوكول المؤرخ في ١٥ (٢٨) تموز سنة ١٨٨٠ المعروف باسم بروتوكول صاري قامشي بحيث تبقى قرية كه ولك في تركيا وقرى بيلة جك ورازي وغرانيل (هراتيل) ويلياليك (الاثنتين) وبانا مريك في ايران وتتسلق الحدود وهي متبعة اكمة مير عمر جبل سوراور وبعد ان تترك خانيكا على الجانب التركي تمر عن طريق الصبب المكون من مضيق بورش خوران وجبال هارافيل وبلة كو وشين تال وساردول وكلامبي وكوبة وبركه بند وبري خان واسكندر وآفينة وكوتول . ويبقى وادي بجركا في تركيا وقريتا سارتك وسرو في ايران وتمر الحدود من طرف كوتور الجنوبي على الاكمة التي ترتفع الى غربي قرية بهك الايرانية ثم تتصل وهي متبعة قمم جبل سريايدوست بذروة جبل زونت .

ومن جبل زونت تتبع الحدود بصورة متواصلة الصيت الكائن بين المناطق الايرانية المسماة تركه در ودشث ومركه ور وسنجق حيكاري التركي أي ذرى جبال شيفه شيشالي وجبل جوفري وجبل برورير وكوتا كوتر وكازي بك وايوح وماي حلانه والجبال الواقعة الى غربي دينار ودلامير . وبعد ذلك تصل الى مضيق كله شين بعد ان تترك في الجانب الايراني الحوض الذي يصب - بطريق اوشنو - في بحيرة اورمية بما في ذلك ينابيع نهر كادر (قادر) المعروف باسم آب سركادر (الواقع واديه الى الغرب من جبل دلامير والى الشرق من جبل كردة) .

والى الجنوب من مضيق كله شين تترك الحدود حوض لاونبة بما في ذلك وادي جومي كلي (الواقع الى شرق زودة والى الجنوب الغربي من سبي رز) على الجانب الايراني ومياه راوندوز على الجانب التركي . ثم تسير مارة بالقمم والمضايق التالية : مياه كوة وزردة كل وبوز وبارزين

وسرشيوة وكوي خوجه ابراهيم . وبعد ذلك تواصل سيرها نحو الجنوب متبعة سلسلة جبال قنديل الرئيسية وتاركة على الجانب الايراني احواض سواعد نهر كيالو من الجانب الايمن وهي جداول بردانان وخضر آفا وتلي خاتان .

ومن المفهوم بان العشائر التركية التي من عادتها قضاء فصل الصيف في الدومايه المذكورة عند ينابيع كادر ولاونبه ستستمر على التمتع بمراعيها وفق عين الشروط المعمول بها في الماضي .

وبعد ان يصل خط الحدود قمة سرقلة (قلعة) كلين يمر من فوقزنوي جاسوسان ومضيق بامين ويقطع نهر وزنة بالقرب من جسر بردة بروان ، وهنا على قومسيون التحديد ان يبت في مصير قرية شينية وفاقا لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا .

ثم بعد بردة بروان يصعد خط الحدود الى سلسلة جبال فوكا باباكير وبردة سبيان وبردة عبد الفتح ومضيق كاني رش وبعد ذلك يتبع الصب المكون منلاكان كرد ودونلري ومضيق خانـاحمد وطرق تبة سالوسالجنوبي. وهكذا تمر الحدود مابين قرية قاندول (التركية) وقريتي كيش كيشيوا ومازني اوه (الايرانيتين) وتصل الى مجرى نهر كيالو (الزاب الصغير) . وبعد اتصال خط الحدود بمجرى نهر كيالو بسير متبعا اياه مع المجرى وتاركا الضفة اليمنى منه (آلان عجم) على الجانب الايراني والضفة اليسرى على الجانب التركي . وعند وصول الحدود الى مصب نهر خيلة رشي (احد سواعد نهر كيالو في الجانب الايسر) تسير مع مجرى النهر المذكور تاركة قريتي آلوت وكويرو الخ .. على الجانب الايراني ومنطقة الان مايونت على الجانب التركي . وتترك مجرى النهر المذكور عند طرف جبل بالو الجنوب الغربي صاعدة الى الطرف الشمالي الغربي من سلسلة جبال سوركوف الممتدة الى الجنوب من ذلك النهر وتمر على اكمة سوركون تاركة منطقتي سيويل وشيوة كل على الجانب التركي .

وعند وصول الحدود الى النقطة الفلكية من جبال سوركون الواقعة تقريباً في الدرجة ٣٥ والدقيقة ٤٩ من العرض الشمالي تمر في اتجاه قرية جامبارو التي سيقرر مصيرها من قبل قومسيون التحديد وفاقاً لمبدأ بقاء

الوضع على ما كان عليه سابقا . ثم يصعد الخط الى سلسلة الجبال التي تؤلف الحدود بين منطقة بانة الايرانية ومناطق قزلجة وكالاش وبروكجل وبشت هالكاجال ودوبرا وباراجال وسي كانا التركية . وبعد ذلك يصل الى مضيق نوخويان . ومن ثم تنثني الحدود ـ وهي متبعة الصب ـ تارة نحو الجنوب وطوراً نحو الغرب مارة بطريق قمم فول كوزا وبشت شهيدان وهزاز مال وبالي كدر وقلة ملائك وكوة كوسة رشه وفاصلة منطقة ترة تل التركية من منطقة مريوان الايرانية . ومن هناك تتبع الحدود جدول خليل اياد سائرة عكس المجرى الى حد ملتقاه بنهر جام قزلجة وبعد ذلك تتبع نهر جام قزلجة مع المجرى لحد المصب ساعده الايسر الذي يصب من قرية نباوة سوته . ثم تتبع جدول نباوة سوته مع المجرى وتصل ـ بطريق مضيقي كله نافي صار وكله بيران ـ الى مضيق سورين المعروف على مايظهر باسم جيكان او (جاقان) .

ثم تصبح سلسلة جبال اورامان الرئيسية الممتدة الى الجهة الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية عبارة عن الحدود بين ايران وبين منطقة نهرزور العثمانية وتستمر الحدود عند بلوغها قمة كيماجار (الى الجنوب الشرقي من قلة سلم والى الشمال الغربي من نهر اوراماه) في اتباع الاكمة الرئيسية الى محل تفريغها على الجانب الغربي وترتفع الى شمال وادي ديرووللي تاركة قريتي هانة كرملة ونوسود على الجانب الايراني . اما فيما يخص القسم الباقي من الحدود لحد نهر سيروان فعلى القومسيون ان يقوم بصورة استثنائية بتحديد الارض اخذاً بنظر الاعتبار التغييرات التي طرأت هناك ما بين السنة ١٨٤٨ والسنة ١٩٠٥ والى جنوب نهر سيروان تبدأ الحدود بالقرب من مصب نهر جام زمكان مارة بطريق جبل بيزل ومنه تنزل الى مجرى مياه جام زرشك . ثم بعد ان تتبع الصب الواقع بين المجرى المار الذكر وبين النهر الذي يسمى (حسب الخريطة المطابقة) بشت غراو عند ارتفاعه الى جبل بنديمو تعود فتصعد الى قمة الجبل المذكور .

وبعد ان تسير الحدود متبعة اكمه بمو تعود فتتبع عند بلوغها سلسلة جبال دربند هول نهر زنجينه (عباسان) لحد اقرب نقطة من قمة شوالدير (نقطة فلكية) واقعة الى اسفل قرية ماميشان . وتصعد الحدود الى هذه القمة وبعد ذلك تمر بطريق ذرى التلال التي يتألف منها

صبب بين سهول تليكو وسرقلة ومن ثم بطريق جبال خولي باغان وعلي بك وبندر كوك كرميك وسنكلر واسينكو ران لحد النقطة الكائنة في مضيك تنك حمام الواقع مقابل طرف جبال كراويز الشمالي .

ومن هناك تتبع الحدود مجرى نهر قوراطو لحد القرية المسماة بذلك الاسم . وعلى قومسيون التحديد ان يقرر مصير قرية قوراطو بالنظر الى قوميات سكانها . ومن ثم تمر الحدود بطريق الطريق الواقع بين قريتي قوراطو وكوشي كورك وبعد ذلك تسير على محاذاة ذرى جبلي كيشك واق داغ وبعد ان تترك قلة سبري في ايران تنثني نحو الجنوب لحد مخفر كاني باز العثماني ومن هناك تتبع نهر الون مع المجرى لحد النقطة الكائنة على بعد مسافة ربع ساعة نزولا من ملتقاه بجبل كيلان . ومن تلك النقطة تستمر في سيرها لحد نقطة صو متاخمة آب نجشان (وفق المخطط المتفق) عليه مع محمود شوكت باشا والمبين بصورة تقريبية على الخريطة الملحقة بمذكرة السفارة الروسية المؤرخة في (١٨) آب سنة ١٩١٣ تاركة نفط مقاطعي في تركيا . وبعد ان يتبع خط الحدود جدول نفط دره‌سي ويبلغ نقطة تقاطع طريق قصر شيرين والجدول المذكور يعود فيواصل سيره على محاذاة جبال واربلند وكونزغ كيليشوفان وجبل غربي (تتمة جبل حمرين يناجين) . وعلى قومسيون التحديد ان يضع اتفاقية خاصة لتوزيع مياه كنكير (سوسر) ما بين الفرقاء ذو الشأن .

وبما انه لم يتم البحث بالتفصيل في قسم الحدود الواقع بين مندلي والنقطة الشمالية للخط المبين في التصريح المنعقد في لندن بتاريخ ٢٩ تموز (شويب) بين حقي باشا والسر ادوارد غراي فان الموقعين في ادناه يتركون البت في ذلك القسم من الحدود لقومسيون التحديد . واما بشأن التحديد من منطقة حويزة لحد البحر فان خط الحدود يبدأ من المحل المسمى ام الشر حيث ينفصل خور الدول من خور العظيم . وتقع ام الشر الى شرق محل اتصال خور المحسين نجور العظيم على بعد تسعة اميال الى الشمال الغربي من بساتين الواقعة في الدرجة ٣١ والدقيقة ٤٣ والثانية ٢٩ من العرض الشمالي . ومن ام الشر ينثني الخط نحو الجهة الجنوبية الغربية لحد الدرجة ٣٥ من الطول الغربي تقريبا في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة تعرف باسم العظيم ايضا وواقعة في خور العظيم على بعد مسافة

قصيرة الى الشمال الغربي من شويب . ومن هذه النقطة يواصل الخط سيره نحو الجنوب على محاذاة الهور لحد الدرجة ٣١ من العرض الشمالي ويتبعه سائرا نحو الشرق تماماً لحد النقطة الكائنة الى الشمال الشرقي من كشك بصرة بحيث يترك هذا المحل في الاراضي العثمانية . ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب لحد قناة خيان الى نقطة كائنة بين نهر ديالي ونهر ابو العرابيد ويتبع منتصف مجرى قناة خيان لحد نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر ناز الله ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب لحد البحر تاركة النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثناءات التالية :

آ ـ يعود مايلي الى ايران : ١ ـ جزيرة محلة والجزيرتين الواقعتين بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب (ساحل عبادان الايراني) ٢ ـ الجزر الاربع الواقعة بين شطيط ومادية والجزيرتين الكائنتين مقابل منكوحي ـ منوحي ـ والتابعتين لجزيرة عبادان . ٣ ـ جميع الجزر الصغيرة الموجودة الان والتي قد تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان او بالاراضي الايرانية الى اسفل نهر ناز الله .

ب ـ يبقى ميناء ومرسى المحمرة الحديثين ـ الى فوق والى اسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب ـ تحت السلطة الايرانية عملا بما جاء بمعاهدة ارضروم . بيد ان ليس لهذا الامر مساس بحق تركيا في استعمال هذا القسم من النهر كما ان سلطة ايران سوف لاتتناول اقسام النهرالواقعة خارج المرسى .

ج ـ لايجري تغييرها في الحقوق والتقاليد والعادات الحالية فيمايتعلق بصيد الاسماك في الضفة الايرانية من شط العرب .

وتشمل كذلك كلمة (ضفه) الاراضي التي تتصل بالساحل وقت هبوط الماء .

د ـ لاتتناول السلطة العثمانية اقسام الساحل الايراني التي قد تغطيها المياه موقتا عند ارتفاعها او من جراء عوامل عرضية اخرى . ولا تمارس السلطة الايرانية ـ على جانبها ـ على الاراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة وقتية أم عرضية عندما يكون مستوى هبوط الماء دون الحد الاعتيادي .

هـ ـ يستمر شيخ المحمرة على التمتع وفق احكام القوانين العثمانية بحقوق ملكيته في الاراضي العثمانية .

ان خط الحدود المقرر في هذا التصريح يبين بالاحمر على الخارطة الملحقة بهذا البروتوكول . ـ لم نعثر على الخارطة ـ الضابط ـ .

اما اقسام الحدود التي لم تذكر بالتفصيل في خط الحدود المذكور اعلاه فتقرر على اساس مبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا وذلك عملا بمنطوق المادة الثالثة من معاهدة أرضروم .

ثانيـاً :

يتم تحديد خط الحدود على الارض من قبل قومسيون تحديد مؤلف من قوميسيري اربع حكومات يمثل كلا منها قوميسير واحد ونائب قوميسير ويحل النائب محل القوميسير في القومسيون اذا دعت الحاجة .

ثالثـاً :

على قومسيون التحديد عند قيامه بالمهمة الملقاة عليه ان يمتثل : ـ

١ ـ احكام هذا البروتوكول .

٢ ـ النظام الداخلي للقومسيون المرفق بهذا (البروتوكول) .

رابعـاً :

اذا تضاربت آراء القوميسرين بشأن خط الحدود في أي قسم كان من الحدود فعلى القوميسرين العثماني والايراني ان يقدما في ظرف ثماني واربعين ساعة بيانا خطيا كل بنقطة نظره الى القوميسرين البريطاني والروسي وعلى هذين القوميسرين ان يعقدا اجتماعا خصوصيا ويصدرا قرارا في المسائل المختلف عليها ويبلغا قرارهما الى زميليهما العثماني والايراني . ويجب ان يدرج هذا القرار في محضر الاجتماع العام وان يعترف به كأنه يقيد الاربع حكومات كلها .

خامساً :

حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائيا ولا يكون عرضه لاي تدقيق أو تعديل فيما بعد .

سادساً :

يحق للحكومتين العثمانية والايرانية ان تؤسسا ان سير اعمال التحديد مخافر على الحدود .

سابعاً :

من المفهوم بأن الامتياز الممنوح بموجب المعاهدة المؤرخة في الثامن والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٠١ (٩ صفر سنة ١٣١٩ هجرية) من قبل حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية شاه ايران الى وليم نوكس دراسي والذي تشغله الان (عملا بمنطوق المادة التاسعة من تلك المعاهدة) شركة النفط الانكليزية الفارسية المحدودة الكائن محل ادارتها المسجل في ونجستر هاوس بلندن (ويشار الى هذه المعاهدة في ادناه بكلمة (المعاهدة) في الذيل « ب » من هذا البروتوكول) سوف يبقى نافذ العمل بصورة تامة مطلقة في كل الاراضي التي حولتها ايران الى تركيا بناء على احكام هذا البروتوكول والذيل « ب » منه .

ثامناً :

توزع الحكومتان العثمانية والايرانية على موظفي الحدود عددا كافيا من نسخ خريطة التحديد التي رسمها القومسيون مع نسخ كافية من ترجمة البيان المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من نظام القومسيون الداخلي لكنه من المفهوم بأن النص الافرنسي وحده هو النص المعول عليه .

الامضاءات : لويس مالت ـ بريطانيا ـ

احتشام السلطنه محمود ـ فارس ـ

ميشيل ده جيير ـ روسيا ـ

سعيد حليم ـ العثمانية ـ

ملحـق رقـم (٣)

معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران سنة ١٩٣٧

صاحب الجلالة ملك العراق
من جهـة
وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران
من جهة اخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض.

صاحب الجلالة ملك العراق :
صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران .

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجيـة الدولـة الايرانيـة الامبراطورية اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي (١٦٠)

المادة الاولى : ـ يوافق الفريقان الساميان المتعاقـدان على اعتبـار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعة وعلى انهما ملزمان بمراعاتها :

آ ـ « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقـع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ » .

ب ـ « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ونظرا لاحكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط

الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية : ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٣٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨ر٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) . ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة : ـ يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى ضمن المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة : ـ تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر .

آ ـ يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبل اجور للخدمات المؤداة وتخفض فقط لتسديد ـ بصورة عادلة ـ كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة. وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها او على كليهما معا .

ب ـ يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب حرة المياه المنخفضة وتارة الثالوك او وسط المياه مما لايؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة :

لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طرق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة :

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقرار بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعمول عليه .

في ٤ تموز ١٩٣٧

التوقيع : ناجي الاصيل

سميعي

ملحق رقم ٤

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها والخاصة بالحدود بين البلدين .

بغداد ـ ٢٢ / حزيران / ١٩٧٥ اعلنت هنا اليوم نصوص المعاهدة العراقية ـ الايرانية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية وامن الحدود .

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم ١٣ / حزيران ووقعها عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية وعن ايران السيد عباس خلعتبري وزير الخارجيةكما وقعها السيد عبد العزيز بوتفليقةوزير خارجية الجزائر وفيما يلي نصوص معاهدةالحدود الدولية وحسن الجوار بينالعراق وايران : ـ ان رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران بالنظر الى الارادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ ٦ آذار ١٩٧٥ في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين .

وبالنظر الى ان الطرفين قد اجريا اعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ في حدودهما النهرية حسب خط التالوك وبالنظر الى ارادتهما في اعادة الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة .

وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وايران .

ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتنمية العلاقات بين ابناء الشعبين ورفعهما الى مستوى افضل على اساس مبادىء سلامة الاقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ولعزمهما على العمل لاقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وايران على اساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولايمانهما بالمشاركة بهذه الصفةفي تطبيق المباديء وتحقيق الاهداف والاغراض المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما الموفضين ...

رئيس الجمهورية العراقية .

سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق .

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران .

سيادة عباس على خلعتبري وزير خارجية ايران .

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الاولى : ـ

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدانان الحدود الدولية البريةبين العراق وايران هي تلك التي اجرى اعادة تخطيطها على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفا المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي اجرى تحديدها على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفا المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بان يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت وذلك على الاسس وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكولالامن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان احكام البروتوكلات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد ١و٢و٣ من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءاً لايتجزأ منها هي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لأي سبب كان وتكون عناصر لاتقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي .... فان اي مساس باي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح اتفاق الجزائر .

المادة الخامسة :

في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الاقليم الوطني للدولتين ... يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان خط حدودهما البري والنهري لايجوز المساس به وانه دائم ونهائي .

المادة السادسة :

١ ـ في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فان هذا الخلاف سيحل في اطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الايرانية المبين في المواد الاولى والثانية المنوه عنه اعلاه مع مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية ـ الايرانية طبقا للمادة ٣ .

٢ ـ سيحل هذا الخلاف من جانب الاطراف السامية في المرحلة الاولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتبارا من تاريخ طلب احد الطرفين .

٣ ـ وفي حالة عدم الاتفاق فان الاطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة اشهر الى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة .

٤ ـ في حالة رفض احد الطرفين اللجوء الى المساعي الحميدة او فشل اجراءاتها فان الخلاف سيصار الى حله عن طريق التحكيم خلال مدة لاتزيد على الشهر اعتبارا من تاريخ الرفض او الفشل .

٥ ـ في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول اجراءات التحكيم فيحق لاحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوما التي تلي عدم الاتفاق الى محكمة تحكيم ... ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فان على كل من الطرفين السامين المتعاقدين تعيين

احد رعاياه محكما وسيختار هذان المحكمان محكما اعلى ... وفي حالة عدم تعيين الطرفين السامبين المتعاقدين محكميهماخلال فترة شهر ابتداء من تاريخ استلام احد الطرفين اشعارا من الطرف الاخر بطلب التحكيم او في حالة عدم توصل المحكمين الى اتفاق حول اختيار المحكم الاعلى قبل نفاذ نفس المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية التي تعين المحكمين او المحكم الاعلى طبقا لاجراءات محكمة التحكيم الدائمة .

٦ ـ ان لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الالزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين السامبين .

٧ ـ يتحمل كل من الطرفين السامبين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

المادة السابعة :

ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة المحقة بها طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

المادة الثامنة :

يصادق كل من الطرفين السامبين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة طبقا لقانونه الداخلي .

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في طهران .

وبناء عليه فان الطرفين المفوضين من قبل الطرفين السامبين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

البروتوكول المتعلق بالامن

وفيما يلي نص البروتوكول المتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران ...

طبقا للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ وحرصا على تعزيز الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة .

وحرصا منهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود لقطع جميع التسللات ذات الطابع التخريبي واقامة تعاون وثيق بينهما .

لهذا الغرض ولمنع أي تسلل أو مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب والعصيان والتمرد .

وبالاشارة الى بروتوكول طهران المؤرخ في ١٥ آذار ١٩٧٥ ومحضراجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في ٢٠ مايو ١٩٧٥ .

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية :

المادة الاولى :

١ ـ يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل الى احد البلدين ... بقصد ارتكاب اعمال التخريب او العصيان او التمرد في ذلك البلد .

٢ ـ يتخذ الطرفان المتعاقدان الاجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار اليها في المادة الاولى .

ويخبر كل منهما الاخر فورا عن هوية هؤلاء الاشخاص ... ومن المتفق عليه انهما يستخدمان كافة الاجراءات تجاه الاشخاص الذين يتجمعون في اقليم احد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب اعمال الهدم او التخريب في اقليم الطرف الاخر .

المادة الثانية :

يسري التعاون المتعدد الاشكال الذي أقيم بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين والتي تتعلق بغلق الحدود لغرض منع تسلل العناصر المخربة ...

على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى ارفع المستويات لوزارات الدفاع والخارجية والداخلية لكل من الطرفين .

المادة الثالثة :

جرى تعيين المناطق المحتملة التي تسلكها العناصر المخربة على الوجه التالي :

١ ـ منطقة الحدود الشمالية :

من نقطة التقاء الحدود العراقية ـ التركية الايرانية ، الى خانقين ـ قصر شيرين ـ داخل ـ ٢١ نقطة .

٢ ـ منطقة الحدود الجنوبية :

من خانقين ـ قصر شيرين ـ خارج ـ ومن انتهاء الحدود العراقية الايرانية ـ ١٧ ـ نقطة .

٣ ـ ان نقاط التسلل المذكورة في اعلاه معينة على وجه التفصيل في الملحق.

٤ ـ وتدخل في صنف النقاط المعينة في اعلاه أي نقطة تسلل اخرى يجري اكتشافها في المستقبل وتقتضي مراقبتها .

٥ ـ تكون كافة نقاط المرور الحدودية باستثناء تلك التي تخضع حاليا لرقابة السلطات الكمركية ممنوعة من كل اجتياز .

٦ ـ بالنظر الى اهمية تنمية العلاقات المتعددة الاشكال بين البلدين الجارين ... فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان يجري في المستقبل وفقا لاتفاق الطرفين ... انشاء نقاط اخرى للعبور تكون تحت رقابة السلطات الكمركية .

المادة الرابعة :

١ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية اللازمة ... لغرض غلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة .. بوجه يمنع كل تسلل للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة في المادة الثالثة اعلاه .

٢ ـ وفي الحالة التي قد يعتبر الخبراء فيها .. نتيجة للخبرة المكتسبة في الموضوع .. انه يجب ان تتخذ اجراءات اكثر فعالية .. يجري تحديد طرق ذلك من خلال الاجتماعات الشهرية للسلطات الحدودية للبلدين .. أو خلال اللقاءات التي تتم عند الحاجة بين تلك السلطات .

وتبلغ نتائج اللقاءات المذكورة آنفا وكذلك محاضرها الى السلطات العليا لكل من الطرفين وفي حالة خلاف بين السلطات الحدودية يجتمع رؤساء الدوائر المعنيون سواء في بغداد أو في طهران للتقريب بين وجهات النظر وتدرج نتائج اجتماعاتهم في محضر .

المادة الخامسة :

١ ـ يعهد بالاشخاص المخربين المقبوض عليهم الى السلطات المختصة للظرف الذي جرى القبض عليهم في اقليمه .. ويطبق عليهم التشريع النافذ.

٢ ـ يعلم الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض بالاجراءات التي اتخذت بشأن الاشخاص المشار اليهم في الفقرة ـ ١ ـ في اعلاه .

٣ ـ في حالة عبور الحدود من قبل الاشخاص المخربين الهاربين .. يجري الاخبار عن ذلك الى سلطات البلد الاخر .. التي تتخذ جميع الاجراءات اللازمة للمساعدة في القاء القبض على الاشخاص المذكورين آنفا .

بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية

بين العراق وايران

طبقا لما تقرر في بـلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ اتفـق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية :

المادة الاولى :

١ ـ يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن اعادة التخطيط للحـدود الدولية بين العراق وايران قد اجريت على الارض من جانب اللجنة المختلطة العراقية الايرانية الجزائرية على اساس ما يلي :

١ ـ بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤ .

٢ ـ بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥ .

٣ ـ محاضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٧٥ والذي وافق ضمن امور اخرى .. على محضر اللجنـة المكلفـة باعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في طهران في ٣٠ آذار ١٩٧٥ .

٤ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في الجزائر في ٢٠ مايس ١٩٧٥ .

٥ ـ محضر وصفي لاعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران .. الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية المؤرخ في ١٣ حزيـران ١٩٧٥ ويؤلف هذا المحضر الملحق رقـم ـ ١ ـ الذي يكـون جزءا من هـذا البروتوكول .

٦ ـ خرائط من مقياس ١/٥٠٠ر٠٠٠ التي رسم عليها خط الحدود البرية وكذلك مواقع الدعامات القديمة والجديدة ... وتؤلف هذه الخرائط الملحق رقم ـ ٢ ـ الذي يكون جزءا لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

٧ ـ بطاقات الوصف للدعامات القديمة والجديدة .

٨ ـ وثيقة متعلقة باحداثيات الدعامات الحدودية .

٩ ـ صور جوية لتخوم الحدود العراقية ـ الايرانية حيث يثبت عليها مواقع الدعامات القديمة والجديدة .

ب ـ يتعهد الطرفان باكمال وضع علامات الحدودبين الدعامات ١٤ او١٥ خلال فترة شهرين .

ج ـ يتعاون الطرفان المتعاقدان على وضع تصاوير جوية تخص الحدود البرية العراقية ـ الايرانية لغرض استعمالها لرسم الحدود المذكورة آنفا على خرائط من مقياس ١/٢٥٠٠٠ مع تأشير مواقع الدعامات وكل ذلك في مدة لا تتجاوز سنة واحدة اعتبارا من ٢٠ مايس ١٩٧٥ ودون ان يكون لذلك ضرر على وضع المعاهدة التي يكون هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ منها .. موضع التنفيذ وسيجري لذلك تعديل المحضر الوصفي للحدود البرية المذكورة في الفقرة ـ ٥ ـ في اعلاه . وستحل الخرائط الموضوعة طبقا لاحكام الفقرة ـ ج ـ الحالية محل جميع الخرائط الموجودة .

المادة الثانية :

تتبع الحدود الدولية بين العراق وايران الخط المبين في المحضر الوصفي والمرسوم على الخرائط المذكورة في الفقرتين ـ ٥ ـ و ـ ٦ ـ من المادة الاولى في اعلاه مع اخذ احكام الفقرة ـ ج ـ من المادة المذكورة بنظر الاعتبار .

المادة الثالثة :

ان خط الحدود المعرف في المادتين الاولى والثانية من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الارض .

المادة الرابعة :

ينشىء الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية لتسوية وضع الاموال العقارية والمباني والمنشآت الفنية او غيرها التي تتغير تبعيتها نتيجة لاعادة تخطيط الحدود العراقية الايرانية بروح من حسن الجوار والتعاون اما بطريق الاسترجاع بالشراء او بطريق التعويض واما بأية صيغة اخرى

وافية بالمرام ، وذلك لتجنب أي مصدر للنزاع .. ستقوم اللجنة المذكورة بتسوية وضع الممتلكات العامة خلال مدة شهرين . اما بخصوص المطالبات المتعلقة بالممتلكات الخاصة فتقدم اللجنة خلال فترة لا تتجاوز شهرين علما بأن تسوية وضعية هذه الممتلكات الخاصة ستتم خلال مدة ثلاثة أشهر التالية لذلك .

المادة الخامسة :

١ ـ انشئت لجنة مختلطة من السلطات المختصة للدولتين لغرض الكشف على دعامات الحدود والتثبت من حالتها .

ويجري هذا الكشف سنويا في شهر ايلول من قبل اللجنة المذكورة آنفا طبقا لجدول زمني تضعه اللجنة قبل ذلك الوقت بفترة مناسبة .

٢ ـ يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب تحريريا من الطرف الاخر قيام اللجنة في أي وقت بكشف اضافي على الدعامات وفي هذه الحالة يشرع بالكشف خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ الطلب .

٣ ـ تقوم اللجنة المشتركة في حالات الكشف بتحرير المحاضر المتعلقة به وترفعها موقعة من قبلها الى السلطة المختصة في كلا الدولتين وللجنة ان تقرر تشييد دعامات جديدة عند الحاجة بنفس مواصفات الدعامات الحالية شريطة ان لا يؤدي ذلك الى تغيير سير خط الحدود . وفي هذه الحالة على السلطات المختصة للدولتين ان تتحقق من الدعامات واحداثياتها على الخرائط والوثائق ذات العلاقة التي ورد ذكرها في المادة الاولى من هذا البروتوكول وتقوم تلك السلطات بوضع الدعامات المذكورة آنفا في محلها باشراف اللجنة المختلطة التي تقوم بتحرير محضر عن الاعمال التي انجزت وترفعه الى السلطات المختصة في كلا الدولتين لكي يلحق بالوثائق المذكورة في المادة الاولى من هذا البروتوكول .

٤ ـ يتحمل الطرفان المتعاقدان بصورة مشتركة كلفة صيانة الدعامات .

٥ ـ على اللجنة المختلطة ان تعيد وضع الدعامات المنقولة من محلها وان تعيد تشييد الدعامات المدمرة او المفقودة وذلك على اساس الخرائط والوثائق المذكورة في المادة الاولى من هذا البروتوكول ... مع الحرص على

عدم تغيير موقع الدعامات في جميع الاحوال وتحرر اللجنة المختلطة في هذه الحالات محضرا عن الاعمال التي أنجزت وترفعه الى السلطات المختصة في كلا الدولتين .

٦ ـ تتبادل السلطات المختصة في كلا الدولتين المعلومات المتعلقة بحالة الدعامات وذلك لتأمين أفضل السبل والوسائل لحمايتها وصيانتها .

٧ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الدعامات ومقاضاة الافراد الذين ارتكبوا جريمة تحويل الدعامات المذكورة آنفا عن موقعها او اتلافها او تدميرها .

المادة السادسة :

اتفق الطرفان المتعاقدان على ان احكام هذا البروتوكول الذي جرى توقيعه بدون أي تحفظ ينظم من الان فصاعدا أية مسألة حدودية بين العراق وايران ويتعهدان رسميا ان يحترما على هذا الاساس حدودهما المشتركة والنهائية .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس علي خلعتبري

وزير خارجية ايران

الدكتور سعدون حمادي

وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدات والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقه عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

بروتوكول تحديد الحدود النهرية

بين العراق وايران

طبقا لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية .

المادة الاولى :

يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بان تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وايران قد اجري حسب خط الثالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية ـ الايرانية الجزائرية على اساس ما يلي :

١ ـ بروتوكول طهران المؤرخ ١٧ آذار ١٩٧٥

٢ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ الذي وافق ضمن امور اخرى على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية الموقع على ظهر الباخرة العراقية ـ الثورة ـ في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥ .

٢ ـ الخرائط المائية المشتركة التي بعد التحقق منها على الارض وتصحيحها ونقل الاحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود في سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة كما صدقها رؤساء وفود العراق وايران والجزائر في اللجنة . ان الخرائط المذكورة آنفا والمعددة في ادناه قد الحقت بهذا البروتوكول وتكون جزءا لايتجزأ منه .

خريطة رقم ـ ١ ـ .. مدخل شط العرب رقم ٣٨٤٢ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

خريطة رقم ـ ٢ ـ ... السد الداخلي الى نقطة كيدا رقم ٣٨٤٣ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

خريطة رقم ـ ٣ ـ .. نقطة كيدا الى عبادان رقم ٣٨٤٤ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

خريطة رقم ـ ٤ ـ .. عبادان الى جزيرة ام طويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الاميرالية البريطانية .

المادة الثانية :

١ ـ يتبع خط الحدود في شط العرب التالوك اي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند اخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين البلدين في شط العرب حتى البحر .

٢ ـ ان خط الحدود المعرف على الوجه المذكور في الفقرة الاولى في اعلاه يتغير مع التغيرات التي يرجع اصلها الى اسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ولا يتغير خط الحدود بالتغييرات الاخرى مالم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقا خاصا لهذا الغرض .

٣ ـ يجري التحقيق من التغييرات المذكورة في الفقرة ـ ٢ ـ في اعلاه بصورة مشتركة من قبل الاجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين .

٤ ـ في حالة حدوث تحول في مجرى النهر او في مصب شط العرب بسبب ظواهر طبيعية وادى ذلك التحول الى تغيير في العائدية الوطنية لاقليم الدولتين او الاموال غير المنقولة او المباني والمنشآت الفنية او غيرها في خط الحدود يستمر على كونه التالوك طبقا لما نصت عليه الفقرة ـ ١ ـ في اعلاه .

٥ ـ مالم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بان خط الحدود يجب ان يتبع من الان فصاعدا المجرى الجديد يجب اعادة المياه على نفقة الطرفين الى المجرى كما كان عليه في سنة ١٩٧٥ بالاستنادالى ما هو مشار اليه في الخرائط الاربع المشتركة والمنصوص عليها في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الاولى اعلاه اذا ما طلب ذلك احد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقق فيها لدى احدى الطرفين حدوث التحول وفي غضون ذلك يحتفظ الطرفان بحقهما في الملاحة وفي استخدام المياه في المجرى الجديد .

المادة الثالثة :

١ ـ ان الحدود النهرية في شط العرب بين ايران والعراق .. كما جاء

تعريفها في المادة الثانيةفي اعلاه قد رسمت بالخط المبين في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الاولى اعلاه .

٢ ـ لقد اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار ان نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهايتي الضفتين عند مصب شط العرب في اخفض مستوى للجزر ـ اخفض مستوى للماء بالحساب الفلكي .

وقد رسم هذا الخط المستقيم عن الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الاولى اعلاه .

المادة الرابعة :

ان خط الحدود المعروف في المواد ١ و٢و٣ من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوى وباطن الارض .

المادة الخامسة :

يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية تنظم في مدة شهرين وضع الاموال العقارية والمباني والمنشآت الفنية او غيرها التي قد تتغير تبعيتها نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية ـ الايرانية اما بطريق الشراء واما بطريق التعويض واما باية صيغة اخرى مناسبة وذلك لتجنب اي مصدر للنزاع .

المادة السادسة :

بالنظر الى انجاز اعمال المسح في شط العرب ووضع الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الاولىفي اعلاه فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على القيام بمسح مشترك لشط العرب مرة كل عشر سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع هذا البروتوكول ويحق لاي من الطرفين ان يطلب القيام وبصورة مشتركة بمسوحات جديدة قبل انتهاء مدة العشر سنوات ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح .

المادة السابعة :

١ ـ تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب وايا كان الخط الذي يحدد البحار الاقليمية

للبلدين في جميع اجزاء القنوات القابلة للملاحة التي تقع في البحر الاقليمي والتي الى مصب شط العرب .

٢ ـ تتمتع السفن التابعة لدولة ثالثة والمستخدمة لاغراض التجارة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز وأيا كان الخط الذي يحدد البحار الاقليمية للبلدين في جميع اجزاء القنوات الصالحة للملاحة والكائنة في البحر الاقليمي المؤدي الى مصب شط العرب .

٣ ـ يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يأذن بدخول شط العرب لسفن العسكرية الاجنبية لزيارة موانئه والتي لا تعود هذه السفن لبلد في حالة عداء او نزاع مسلح او حربمع احد الطرفين المتعاقدين وعلى انيجري ابلاغ الطرف الاخر مسبقا بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة .

٤ ـ يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الاحوال عن الاذن بدخول شط العرب للسفن التجارية التي تعود لبلد في عداء او نزاع مسلح او حرب مع احد الطرفين .

المادة الثامنة :

١ ـ يجري وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية ـ ايرانية حسب مبدأ الحقوق المتساويةفي الملاحة للدولتين.

٢ ـ يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه .

٣ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاقيات لاحقة في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة .

المادة التاسعة :

يعترف الطرفان المتعاقدان بان شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية ولذلك فانهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه ان يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الاقليمي لكل من البلدين في جميع

اجزاء القنوات القابلة للملاحة الكائنة في البحر الاقليمي والمؤدية الى مصب شط العرب .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥ .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران
سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقه عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

السيد الوزير

لي الشرف ان اؤكد لسيادتك بانه بناء على اتفاقنا يوم توقيع المعاهدة المتعلقة بالحدود الدولية وحسن الجوار بين ايران والعراق والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها ان الاتفاقات المذكورة ادناه وهي :

١ ـ اتفاق حول الملاحة في شط العرب .
٢ ـ اتفاق حول حقوق الرعي .
٣ ـ الاتفاق حول الانهار الحدودية .
٤ ـ الاتفاق حول حقوق واختصاصات قوميسيري الحدود .

يجب ان توضع وتوقع في وقت واحد من قبل الطرفين السامين المتعاقدين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر اعتبارا من هذا اليوم .

ارجو ان تتقبلوا سيادة الوزير أبلغ الاحترام .

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية ايران

السيد الوزير

أتشرف باعلامكم باستلام رسالتكم المؤرخة ١٣ /حزيران ١٩٧٥ وان اؤكد بانه بناء على اتفاقنا عند توقيعنا على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها وان الاتفاقات التالية هي :

١ ـ اتفاق حول الملاحة في شط العرب .
٢ ـ اتفاق حول حقوق الرعي .
٣ ـ الاتفاق حول الانهار الحدودية .
٤ ـ الاتفاق حول حقوق واختصاص قوميسيري الحدود .

يجب ان توضع وتوقع في وقت واحد من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر اعتبارا من هذا اليوم .

ارجو ان تتقبلوا سيادة الوزير بقبول فائق احترامي .

سعدون حمادي

وزير خارجية العراق

١٣ حزيران ١٩٧٥

السيد الوزير

أتشرف بان اؤكد لسيادتكم بأنه طبقا للاتفاق الذي توصلنا اليه اليوم يلزم الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يجروا في مدة لا تتجاوز سنة واحدة كل الشكليات المتعلقة باجراءات تصديق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين ايران والعراق . والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها طبقا للقانون الداخلي حكما لكل طرف .

تقبل سيادة الوزير فائق اسمى احترامي .

عباس علي خلعتبري

وزير خارجية ايران

١٣ حزيران سنة ١٩٧٥

السيد الوزير

لي الشرف بأن اعلمكم باستلام كتابكم المؤرخ في ١٣ حزيران ١٩٧٥ وبأن أؤكد بانه نتيجة للاتفاق الذي تم هذا اليوم يتعهد كل طرف متعاقد بأن يجري خلال مدة اقصاها سنة كافة الشكليات المتعلقة باجراءات التصديق على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين ايران والعراق . وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها طبقا للقانون الداخلي لكل طرف .

تفضل ياسيادة الوزير بقبول أسمى احترامي .

سعدون حمادي

وزير خارجية العراق

التجمع الوطني العراقي يدين الاتفاقية الخيانية بين حكام العراق والرجعية الايرانيـــة

ياجماهير شعبنا الابي

في آذار الجاري تمت سلسلة لقاءات بين صدام حسين وشاه ايران في مدينة الجزائر تم في نهايتها توقيع اتفاقية السادس من آذار الخيانية، التي فرطت بحقوق شعبنا ... ولم يكن الامر مفاجئا لكل متتبع لسياسة الحكام الفاشيين في بغداد . فالعودة الى طبيعة انقلابهم المشبوه عام ١٩٦٨ وطبيعة تحالفهم والقوى التي سلمتهم سدة الحكم توضح انسجام خطوتهم الاخيرة بتوقيعهم هذه الاتفاقية الخيانية .

ان الطبيعة الفئوية والعشائرية للزمرة الحاكمة في بغداد تؤكد طبيعتها المساومة واستعدادها للتفريط بسيادة البلاد الوطنية ، ومنذ فترة والدلائل تشير الى تغيرات اساسية في سياسة السلطـة ، فقـد فتحت الابواب على مصراعيهـا امـام تغلغل النفوذ الامبريالي الامريكي والبريطاني .. ومهدت السبل امام الشركات الاحتكارية اليابانية والفرنسية والالمانية الفربيـة للهيمنة على مرافق الاقتصاد الوطني وتضخيم عدد وكلاء الشركات الاحتكارية والعناصر المرتبطة بها بشكل يفوق كثيرا الفترة التي سبقت ثورة الرابـع عشر من تموز ١٩٥٨ .

وفي المجال العربي بذلت السلطة الفاشية جهودها لترتيب العلاقات مع الرجعية العربيـة وفي طليعتها تحسين العلاقات مـع الرجعيـة الاردنيـة والسعودية ووصل الامر بصدام حسين ان ادلى بتصريحات يدعو فيها لعقد حلف بين حكومته والحكومة السعودية (لحماية الخليج !) والطلب من الملك حسين بأن يلعب دور الوسيط بينه وبين شاه ايران ، وعلى الصعيد الخارجي انتهج النظام الفاشي سياسة تحسين العلاقات مـع الامبرياليـة الامريكية وعقدت العديد من الاجتماعات السرية بين المسؤولـين العراقيين والامريكيين ، وقد توجت هذه السياسة بالمصالحة مع شاه ايران وعقـد اتفاقية الجزائر الاخيرة .

لقد احتوت اتفاقية آذار الخيانية على مجموعة من البنود السرية والعلنية واشارت الى تخطيط الحدود البرية بين البلدين على اساس :

● « اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ومن المسائل الرئيسية التي اشير اليها في بروتوكول ١٩١٣ هو ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار للتغيرات التي حصلت بين سنة ١٨٤٨ ـ ١٩٠٥ وهذا يوضح اقرار بروتوكول القسطنطينية لاتفاقية ارضروم التي عقدت بين الدولة العثمانية وايران عندما كان العراق خاضعا للدولة العثمانية وتتنازع على تقسيمه الحكومتان الايرانية والعثمانية تحت ستار حجج طائفية زائفة ، فكانت ايران تدعي بأحقيتها لحماية جنوب العراق وتدعي تركيا بحماية سكان شماله ومن بين مانصت عليه اتفاقية ارضروم **هو اعتراف الحكومة العثمانية بسيادة ايران على مدينة المحمرة والاراضي الواقعة على الضفة اليسرى من شط العرب ، وبالمقابل تتنازل ايران عن كل مالها من ادعاءات في منطقة السليمانية ، أي أن الحكومة العثمانية وهبت اقليم الاحواز العربي للحكومة الايرانية ، وقد جاءت اتفاقية صدام ـ بهلوي الخيانية لتعترف بهذه الترتيبات وتبارك احتلال ايران لاقليم الاحواز « عربستان »** وهذه هي المرة الاولى التي تعترف بها حكومة عراقية بعد انهيار الحكم الاستعماري ـ الملكي بسيادة ايران على هذا الاقليم العربي الذي يقطنه اكثر من ثلاثة ملايين مواطن عربي وتبلغ مساحته ١٨٥ الف كم٢ وفي باطن اراضيه غالبية النفط الايراني الذي يورد لايران (٢٨) مليار دولار سنويا .

اما فيما يتعلق بالحدود النهرية فقد نصت الاتفاقية الاخيرة على مايلي :

● « تحديد الحدود النهرية حسب خط تالوك » .

والحدود النهرية هي الاخرى كانت مثار نزاع مستمر بين ايران والعراق وتتوجه المطامع الايرانية صوب شط العرب والذي اكدت جميع الاتفاقيات السابقة على كونه يمثل مياها وطنية عراقية وبضغوط من بريطانيا ـ باعتبارها صاحبة النفوذ في جنوب ايران ـ اقتطعت الحكومة العثمانية مساحة تقدر بـ ٧¼ كم امام مدينة المحمرة على طول خط وسط مجرى الماء واعطتها لايران، ولم تكتف ايران بهذه المكاسب التي حصلت عليها على حساب السيادة

العراقية بل انها اثارت المشكلة من جديد وارغمت حكومة (المدفعي) انذاك لتوقيع معاهدة ١٩٣٧ حيث حصلت ايران بموجبها على مكسب جديد في شط العرب يقدر بـ ٧½ كم في النهاية الشمالية لجزيرة شطيط على الخط المتكون من امتداد اعمق نقطة في المقاطع المتتالية للنهر (خط تالوك) وقد اجتاحت العراق موجة عارمة من السخط والمظاهرات منذ توقيع اتفاقية ١٩٣٧ باعتبارها قد فرطت بالمياه الاقليمية العراقية وعند حلول عام ١٩٦٩ اعلنت ايران الغاءها لاتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحد وقامت الحكومةالعراقية بتقديم شكوى الى مجلس الامن الدولي على خرق ايران لاحكام القانون الدوليوالغاءها لاتفاقية ١٩٣٧ ... واستمرت النزاعات بين الجانبين الى ان تم توقيع الاتفاقية الاخيرة بين صدام حسين وشاه ايران الذي اعتبر بموجبها **تحديد الحدود النهرية على اساس خط « تالوك » واصبح لحكومة شاه ايران الرجعية الحق في اعمق نقطة على طول امتداد النهر وهذا يعني بان ايران استحوذت على الجانب الايسر من شط العرب** . رسميا ومن بين مانصت عليه الاتفاقية هو اجراء رقابة مشددة على الحدود ووضع حد نهائي لكل التسللات من قبل الجانبين ، وهذا يهدف الى محاصرة الحركة الكردية من قبل ايران وتسهيل مهمة قوات السلطة الفاشية والاتيان بها الى الحدود المشتركة التي ابعدت عنها منذ سنوات عديدة . وكذلك محاصرة جبهة تحرير عربستان والحركة الوطنية الايرانية .

ايتها الجماهير التقدمية .

لقد توضحت ابعاد الاتفاقية الخيانية بعد ايام معدودات من توقيعها وبرزت بنودها السرية على السطح فبعد يومين من توقيعها اعلنت الحكومة العراقية عن ايقاف الحملات الاعلامية ضد السعودية وطلبت من عناصر الجبهة الوطنية الايرانية المتواجدين في العراق مغادرة البلاد وتم غلق الاذاعة التي يشرفون عليها والموجهة ضد النظام « الشاهنشاهي » العميل وقامت السلطة الفاشية بتجريد حملة عسكرية واسعة النطاق ضد الحركة الكردية الا ان حملتها هذه قد اندحرت وتكبدت قواتها خسائر فادحة وقد اعلنت الحكومة الايرانية عن اتفاقها مع الحكومة العراقية على ايقاف القتال لمدة خمسة عشرة يوما وقد استجابت السلطة الفاشية لهذا الامر وهذا يوضح احد البنود السرية للاتفاقية .

ان الاتفاقية الاخيرة بالاضافة الى انها تمت بدون موافقة جماهير شعبنا وبظروف تفتقد فيها البلاد للمؤسسات الديمقراطية تم بموجبها اعتراف السلطة الفاشية باحتلال ايران لاقليم « عربستان » والتنازل عن منتصف شط العرب فانها ستترك انعكاسات عديدة في المجالات المختلفة وسيتم ترتيب الاوضاع الداخلية بالشكل الذي يؤمن المصالح الامبريالية والفئات الرجعية المعادية لمصالح الجماهير ، وستعطل بشكل كامل الدور الذي يمكن ان يلعبه العراق من اجل حماية عروبة الخليج واطلاق يد ايران في الجزر العربية المحتلة والسكوت عن تدخلها العسكري في عمان وضرب الثورة الشعبية في ظفار ، وستشهد العلاقات العراقية الامريكية فصلا جديدا من « الصداقة » الوطيدة بين الفاشية والامبريالية الامريكية .

ان التجمع الوطني العراقي الذي يمثل قطاعا هاما من الحركة الوطنية العراقية بالوقت **الذي يدين فيه اتفاقية الخيانة يدعو جماهير الامة العربية الى استنكار وفضح هذه المؤامرة الجديدة ويناشد الحزب الديمقراطي الكردستاني مواصلة النضال ضد الفاشية وحلفائها الرجعيين واخذ دوره في التحالف الوطني مع التجمع الوطني العراقي لبناء الجبهة الوطنية التقدمية** التي تأخذ على عاتقها تعريق الثورة الكردية والظفر بعراق ديمقراطي تقدمي يتحقق في اطاره الوطني الموحد الحكم الذاتي لكردستان العراق ، ويساهم مساهمة فعالة في النضال ضد الامبريالية والرجعية وفي دعم الامة العربية في معاركها القومية وخصوصا في فلسطين والخليج العربي .

لتندحر المخططات الامبريالية والرجعية

ولتسقط اتفاقية (٦) آذار الخيانية

ولتنتصر جبهة القوى الوطنية ضد الفاشية

آذار ١٩٧٥

التجمع الوطني العراقي

نشرت مجلة الحرية اللبنانية بعددها الصادر ٧١٣ في ١٩٧٥/٣/٢٤ مقالا تحت عنوان :

« فك الارتباط » الايراني العراقي

في السادس من آذار الجاري، وخلال مؤتمر قمة الدول العربية المصدرة للنفط المنعقد في الجزائر ، وقع اتفاق بين شاه ايران وصدام حسين ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ، انطوى على البنود التالية :

■ اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

■ تحديد الحدود النهرية حسب خط « ثالوك » .

■ وبناء عليه ، قرر الطرفان اعادة « الامن والثقة المتبادلتين على طول حدودهما المشتركة والالتزام من ثم باجراء رقابة مشددة وفعالة على طول حدودهما المشتركة . وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت ... » .

وقد مهد لهذا الاتفاق سلسلة من اللقاءات المباشرة والوساطات التي تمت على اكثر من صعيد وفي اكثر من مكان ، تولتها بالدرجة الاولى انظمة عربية وثيقة الارتباط بشبكة العلاقات الامبريالية الاميركية الجديدة كالاردن والمغرب ومصر .

وعلى الرغم من الطابع القانوني للاتفاق المعلن ، واقتصاره ظاهريا على قضية الحدود بين البلدين ، الا انه يترتب عليه سلسلة كاملة من النتائج السياسية المختلفة تمس بالدرجة الاولى الحرب في شمال العراق، ومستقبل الحركة الوطنية الايرانية نفسها ، وتنعكس سلبيا على مجمل مسار حركة التحرر العربية ، وعلى الاخص فيما يخص قضيتي الخليج وفلسطين . لذا يتطلب هذا الاتفاق وقفة هادئة وموضوعية لتقييمه وتحديد الموقف منه .

تنازلات اساسية بالنسبة للحدود .

واول ما تجب الاشارة اليه هو ان تسوية النزاع الحدودي بين البلدين يحسم النزاع بينهما لصالح الرجعية الايرانية بشكل واضح .

في عام ١٩٦٩ ، انفجر الخلاف بين العراق وايران عندما اقدمت حكومة الشاه على الغاء اتفاقية ١٩٣٧ بشأن مياه شط العرب ، التي كانت اصلا مجحفة بحق العراق ومفروضة من قبل الاستعمار البريطاني. وفرضت ايران بذلك واقع امر جديد تمارس بواسطته سيطرتها على الجانب الايسر من شط العرب وعلى اعمق نقطة فيه على امتداد النهر . هذا في الوقت الذي كان العراق يصر فيه على سيادته الكاملة غير المنقوصة على كامل مياه شط العرب. وها ان الاتفاقية الحاليةتكرس السيادة الايرانية على الجانب الايسر من هذه المياه . اما البند المتعلق بتحديد الحدود بين البلدين ، فانه يعني تخلى العراق عن المطالبة باقاليم عربستان (الاحواز) الذي ضمته السلطنة العثمانية قسرا الى ايران . وهو اقليم يسكنه ثلاثة ملايين عربي على ارض مساحتها ١٨٥ الف كيلو متر مربع ، يحوي على غالبية النفط الذي تنتجه ايران . وطوال الاعوام الماضية ، شهدت عربستان نمو حركة تحرر وطنية ناشطة تقاتل بالسلاح حفاظا على عروبته ، مطالبة باعادة ربط الاقليم بالوطن العربي .

الحكم الذاتي القسري .

هل يحل القضية الكردية ؟

وفي مقابل هذا التفريط بالسيادة العراقية على شط العرب وعربستان، تعهد شاه ايران بوقف مساعدته للحركة القومية الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البرزاني ، والاشراف الايراني ـ العراقي المشترك على الحدود الشمالية بين البلدين.وبالفعل قطعت ايرانمساعداتها العسكرية والتموينية للاكراد ، وبدأ التحضير لـ «حل» القضية الكردية عبر الوساطة الايرانية. وهو « حل » لازال الحكم العراقي يشترط فيه استسلام قوات « البيش مركه » الكردية التي تزيد عن مئة الف مقاتل ، ونفي القادة الاكراد الذين يرفضون الاستسلام التام .

منذ ان تجدد القتال في كردستان ، كتبنا في هذه المجلة مؤكدين على ان القضية الكردية ـ بصفتها قضية قومية لشعب يطالب بحقه في الحكمالذاتي ضمن اطار الجمهورية العراقية ـ قضية لايمكن حلها بواسطة الحرب . ولم نكن متغافلين على الاطلاق تبعية قطاع هام من القيادة الكردية لايران . لكننا اكدنا في المقابل ، على ان منع ايران من استخدام القضية الكردية وسيلة

لتنفيذ مخططاتها التوسعية وتآمرها على شعب العراق ووحدته الوطنية واستقلاله وتوجهه الوطني لايكون الا بالحوار المباشر مع ممثلي الشعب الكردي لاعتماد حل سلمي ديمقراطي بكل مايتطلبه من تنازلات . ذلك ان الحل العسكري لن يؤدي الا الى رمي فئات واسعة من الحركة القومية الكردية في احضان ايران ، وتعزيز الاتجاه الشوفيني الرجعي داخلها . ولم ننفك نطالب العراق الحل السلمي لقضية الشمال لكي يلقي بكل ثقله العسكري والسياسي الى جانب سوريا التي كانت لاتزال تقاتل بالسلاح على قمم الجولان وجبل الشيخ، والانخراط في الجبهة المناهضة للحلول الجزئية.

ان مجمل تطور الاحداث جاء ليثبت صحة هذا الموقف . والاتفاق الاخير، في طريقته المعتمدة لحل القضية الكردية ، يكرر نفس الاتجاه الخاطىء الذي ادى اصلا الى تجدد القتال .

اولا : ان الاتفاق يعترف ضمنا بمواطىء قدم للرجعية الايرانية في كردستان العراق . خاصة عندما ينطوي على الاستعانة بشاه ايران كمفتاح « لحل » القضية الكردية ، بدل ان يأتي هذا الحل عبر التفاوض المباشر مع القيادة الكردية .

ثانيا : من المؤكد ان استخدام الاتفاق العراقي ـ الايراني كوسيلة لفرض الاستسلام على القوات الكردية المقاتلة ، ورفض الاعتراف بالملا مصطفى البزاني ، وتطبيق الحكم الذاتي في ظل ظروف هي اشبه بالهزيمة العسكرية للحركة القومية الكردية ـ ان كل هذا لاينطوي على بدايات حل حقيقي لقضية الشمال ، ولن يحقق السلام في كردستان . فطوال الاشهر الطويلة الماضية ، تكبد الجيش العراقي والقوات الكردية خسائر فادحة في الارواح . وانتشر الدمار في ارجاء واسعة من كردستان . وقضى الآلاف من المواطنين الابرياء . فيما اضطر حوالي نصف مليون مواطن كردي الى اللجوء لايران والتشرد من ديارهم . وكل هذه المآسي التي حملتها الحرب عمقت الشرخ بين الشعبين ، وسددت ضربة قاسية للاخوة العربية ـ الكردية ولوحدة شعب العراق نفسه .

وطالما هو يواصل اصراره على استسلام قسم كبير من الحركة القومية الكردية وقادتها كمخرج وحيد ، فان ذلك لن يساعد بشيء على رأب الصدع

الذي عمقته الحرب ، ولا على عزل واضعاف النزعات الشوفينية التي نمت لدى الطرفين . وكل الدلائل تشير الى ان القوات الكردية ، التي تكبدت خسائر كبيرة في قتال الاشهر الاخيرة ، والتي سوف يصاب وضعها العسكري بانتكاسة جديدة بسبب وقف المساعدات والتسهيلات الايرانية ، قادرة مع ذلك على مواصلة حرب العصابات طالما ان الحكم الذاتي يعرض عليها مقرونا بشروط الاستسلام وبتجاهل الجسم الاساسي للحركة القومية الكردية .

ثالثا : جاء تخلي شاه ايران القاطع والوقحعن الاكراد دليلا اضافيا على ان كل ما كان يرمي اليه الحكم الرجعي الايراني هو استخدام الحركة الكردية اداة ضغط فقط لفرض التنازلات على الحكم العراقي ووسيلة من وسائل تمرير وتنفيذ مخططاته التوسعية الموضوعة في خدمة الامبريالية الامريكية في نهاية المطاف . وهذه صفعة قوية للرجعيين والشوفينيين وعملاء ايران في صفوف الحركة الكردية . كما انها فرصة ممتازة تفتح امام كافة الوطنيين والتقدميين الاكراد الشرفاء لكي يعززوا نضالهم من اجل قيادة وطنية وتقدمية للحركة الكردية ، ولعزل كافة الجيوب الرجعية والشوفينية والعميلة في اوساطهم ، ومنح حركة شعبهم الاستقلال في علاقاتها الذي هو وحدة شرط تحقيق اهدافها .

الدور الامبريالي الرجعي الايراني

في الخليج لم يتغير !

على امتداد السنوات الاخيرة ، لعب الحكم العراقي دورا بارزا فيكشف ابعاد دور الرجعية الايرانية التوسعي ، وسعيها لبسط هيمنتها على المناطق المجاورة ، خدمة لمصالح الامبرياليةالامريكية التي تلجأ اكثر فاكثر الىاعتماد الوكلاء المحليين المدججين بالسلاح (على حسابهم الخاص !) لحراسة مصالحها الحيوية ، وعلى الاخص نفط الخليج العربي . ومواقعه الستراتيجية . واولى الحكم العراقي اهمية خاصة للخطر الايراني على عروبة الخليج بكافة اشكاله من احتلال الجزر الى السياسة الاستيطانية ، الى ضخامة التسلح البحري للهيمنة على مياهه ، اضافة بالطبع لادانته التدخل العسكري السافر في عمان ضد الثورة الوطنية بقيادة الجبهة

الشعبية لتحرير عمان . مؤكدا على التشبيه الدائم بين دور اسرائيل ودور الحكم الرجعي الايراني .

ان الاتفاق الاخير لايعبر بحال من الاحوال عن أي تغير طرأ على سياسة ايران التوسعية ، وعلى اصرارها على لعب دور الوكيل المحلي ، والدركي المدجج بالسلاح ، الذي يحرس المنطقة ، بواسطة القوة العسكرية الجبارة، لصالح الاحتكارات الامبريالية ، ويتدخل مباشرة لقمع الحركات والانظمة التي تهدد هذه المصالح . وقد سارع قيس الزواوي ، وزير خارجيةسلطنة مسقط ، الى نفي الاخبار التي روجتها بعض الصحف اللبنانية بأن الشاه سيسحب قواته من عمان لتحل محلها قوات اردنية .

لكن المؤكد ان الاتفاق الاخير سيساعد على فرض المزيد من التعتيم على الدور الايراني ، وسيفقد الحركة الوطنية المناهضة له منبرا هاما من مبابرها ، وهو بلا شك سوف يريح الى ابعد حد جميع الرجعيينواليمينيين العرب ، قوى وانظمة ، من طرف يضعهم امام مسؤولياتهم تجاه عروبة الخليج وسيادة الارض العربية وضرورة التصدي ، في مهمات وطنية اولية، للدور الرجعي ـ الامبريالي التوسعي الذي يمارسه الحكم الايراني .

ولا يمكن في هذا الصدد الا ان نلاحظ ان الاتفاق مع ايران يترافق مع وقف الحملات الاعلامية العراقية على السعودية ، واعلان استعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين (دعوة فهد بن عبد العزيز لزيارة بغداد في ٢ نيسان والحديث عن زيارة قريبة لصدام حسين الى السعودية) .

يمكن للمواطنين العرب ، ولو بشيء من الصعوبة ، ان يتفهموا موقفا عراقيا يريد تهدئة « جبهته » مع الرجعية السعودية وهو في غمرة نضاله ضد التوسعية الرجعية الايرانية ، مستغلا التناقضات الجزئية الموجودة فعلا بين هاتين القوتين المحليتين التابعتين للامبريالية الامريكية ، وتنافسهما على بسط الهيمنة على الخليج . لكن الذي يصعب ، بل يستحيل ، على الوطنيين العرب فهمه أو تفسيره أو قبوله ان يترافق الاتفاق العراقي ـ الايراني مع تعليق المعركة ضد الرجعية السعودية . هذه الرجعية التي قادت التخاذل الرسمي في الخليج ازاء الاطماع الايرانية ، ففرطت بالسيادة والارض ، في الوقت الذي تجيش فيه قوات المرتزقة ، وتحشد الجيوش ،

لا على خط مواجهة الاطماع الايرانية ، وانما للتآمر على اليمين الديمقراطية وثورة عمان وبسط النفوذ والهيمنة داخل اليمن الشمالية !!

الحلول الجزئية دائما متشابهة !

بعد حرب تشرين ١٩٧٣ حتى الان ، كان موقف « الرفض » الانسحابي للحكم العراقي ، في تعاطيه مع المهام الملحة للنضال ضد مشاريع الاستسلام الامريكية الاسرائيلية ، يتستر بانشغال القوات العراقية على الجبهة الكردية. هل يمكن ان نتوقع مساهمة فعالة للحكم العراقي في مجابهة هذه الحلول الاستسلامية ، وهي تمر الان باخطر مراحلها ، بعد ان « سويت » قضية الشمال ؟

ان كافة الدلائل والمؤشرات تشير الى العكس حتى الآن .

في السابق ، اقترن « الرفض » الكلامي للحلول الاستسلامية مع سياسة عملية مؤداها الانسحاب من المعركة ضد هذه الحلول والتنكر للاهداف والحقوق المرحلية للشعب الفلسطيني ، باسم مبدأية زائفة ، والسعي لشق صفوف المقاومة وعرقلة الوحدة الوطنية الفلسطينية .

الا ان الاشهر القليلة الماضية تحمل المزيد من المؤشرات الخطرة وابرزها:

□ السكوت شبه الكامل عن مشاريع السادات لحل جزئي جد على جبهة سيناء . واستمرار الدعم الاقتصادي للحكم المصري .

□ في الوقت الذي يمارس فيه الحكم العراقي سياسة التشبه والصمت هذه تجاه الحكم المصري ، نجده يوجه رأس الحربة في هجومه ضد الحكم السوري ـ الذي يقف حجر عثرة في وجه مشاريع الخطوة خطوة والحلول الجزئية الجديدة .

□ واخيرا ليس آخرا ، انضم العراق اخيرا الى موكب الانظمة العربية الساعية الى **اعادة الاعتبار للنظام الهاشمي العميل** ، بعد العزلة الخانقة التي مني بها على امتداد العام الماضي . هناك حديث عن دعم عراقي للاردن ، وعن زيارة قريبة لصدام حسين الى عمان . وهذه

السياسة ضربة مباشرة للمقاومة الفلسطينية التي تحتاج الآن ، اكثر من أي وقت مضى ، الى اعلى قدر من النضال العربي معها للتصدي لمشاريع اقتناص تمثيل الشعب الفلسطيني على يد النظام الاردني العميل الساعي الى تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني وتوزع اضطهاد هذا الشعب بينه وبين اسرائيل .

هذه بعض الدلالات والنتائج المتوقعة للاتفاق الايراني ـ العراقي الاخير. وتجب الاشارة بالاضافة لكل ماورد اعلاه ، الى ان احد مرامي ايران من الاتفاق هو ايضا العمل على ضرب العلاقات العراقية ـ السوفياتية ، بكل مايتيحه ذلك من فرص تعزيز النفوذ الاميركي والرجعي فيه وقمع حركته التقدمية والشيوعية .

ويبقى ان الحلول الجزئية متشابهة . والذين لايملكون الموقف الصحيح لمجابهة « اسرئيل الثانية » على حدودهم ، يصعب عليهم تحديد الموقف الصحيح من المهام الراهنة لمجابهة « اسرئيل الاولى » !

خارطة شط العرب

صـــدام ـ الشـــاه

بعـد توقيـع المعاهـدة الخيانيـة

« ان هذه المعاهدة التي فرطت بمصالح وحقوق شعبنا في سيادته على اراضيه ومياهه الاقليمية قد كرست بصورة قانونية مطامع ايران في العراق والخليج العربي وذلك بتمكينها (ايران) من السيطرة الكاملة على الجانب الايسر الجنوبي من شط العرب والاقرار بضم اقليم عربستان الى الدولة الشاهنشاهية ، والسكوت المطلق عن احتلالها للجزر العربيةفي الخليج ومحاصرتها للثورة الظفارية والنظام التقدمي في اليمن الجنوبي .... ان توقيع المعاهدة الخيانية بين حكام بغداد والرجعية الايرانية تأتي في ظل الهجمة الشرسة التي يمارسها النظام العراقي ضد الشعب الكردي ، وضد حركته الوطنية التي تتعرض الآن الى مخاطر تهدد وجودها ولتثبت بما لايدع مجالا للشك انضمام النظام العراقي نهائيا الى جانب القوى الامبريالية وقوى الثورة المضادة التي تسعى حاليا الى امرار التسوية الاستسلامية لصالح اسرائيل ، ومصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على أرضه » .